دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي "قراءة تحليلية"

د. عبدالرحمن بن سعد العرابي
قسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز

المحور الأول: تفاعلات الإدارة العربية للأزمة

١ - الأزمة والانفجار ودور الملك فهد لمنعها:

إن تصميم نظام صدام حسين على غزو الكويت ومواصلة الصراع إلى مداه دفع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى بلورة مفهوم ردعي للأزمة يطالب فيه بالحد الأقصى من الحل، وهو الانسحاب غير المشروط من أرض الكويت، وكان الافتقار إلى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسيد الفجوة بين الهيمنة العراقية وعدم تدويل الأزمة سببًا محوريًا في بحث خادم الحرمين الشريفين عن الحلول العربية والثنائية والإقليمية بين الكويت والعراق لتجنب المخاطر الكامنة على شعب العراق قبل القبول بالحل الدولي،

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثاني، ربيع الآخر ١٤٣٣هـ، السنة الحادية والأربعون
الدارة

حيث يقول: "إن المملكة بذلت كل ما تستطيعه من الجهود والمحاولات مع كل من الحكومتين في الجمهورية العراقية ودولة الكويت من أجل تطويق الخلاف الثنائي، غير أن الأمور سارت مع شديد الأسف عكس الاتجاه الذي كنا نسعى إليه عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت الشقيقة في أبشع عدوان عرفته الأمة العربية في تاريخها الحديث"(١).

واتضحت النيات العدوانية للعراق ضد الكويت عندما تقدم السيد/ طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بمذكرة في ٢٣ من ذي الحجة ١٤١٠هـ/ ١٥ يوليو ١٩٩٠م إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، تشمل أجندة اتهامات موجهة إلى دولتي الكويت والإمارات تتهم الكويت باستغلال انشغال العراق في الحرب مع إيران وذلك بتصعيد وتيرة الزحف المبرمج في اتجاه الأراضي العراقية، إضافة إلى قيام الكويت والإمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط فوق حصتيهما المقررة في منطقة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وهو ما أدى إلى خسائر مالية ضخمة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ مليار دولار للدول العربية مجتمعة خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٠م، كما اتهمت المذكرة حكومة الكويت بإنشاء منشأة نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وسحب النفط منه بما قيمته (٢٤٠٠) مليون دولار، وقدمت المذكرة المطالب التالية:

(١) كلمة لخادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز عن مجريات الأحداث المؤسفة في الخليج، جريدة المدينة، الجمعة، ١٩ محرم ١٤١١هـ الموافق ١٠ أغسطس ١٩٩٠م السنة (٥٥)، العدد ٨٤٨٧.

١ - إسقاط الديون المسجلة على العراق.

٢ - تنظيم مشروع مارشال عربي لتعويض العراق عن خسائره في الحرب مع إيران، وهي حرب كانت دفاعًا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربي عمومًا[٢].

والواقع أن المطالب الحدودية للحكومة العراقية تتجاوز نطاق حقل "الرميلة" وتتعدى إلى إيجاد منفذ للعراق على الخليج العربي، كما أن المطالب المالية كانت تتخطى مجرد إسقاط الديون. وإذا أعدنا قراءة الاتهامات العراقية لتحديد غاياتها وراء غزو الكويت فإننا نرصد أن المسألة لم تكن وليدة لحظتها بل كانت ذات بعد تاريخي سابق، ابتداء بأطماع الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم في عام ١٩٦١م، وزاد إلحاحًا إنتاج النفط وتصديره طمعًا في الخروج من المأزق الاقتصادي الصعب الذي واجه الحكومة العراقية بسبب أعباء حربها مع إيران. كما تكشف وقائع الغزو العراقي عن إلحاق لا يعدو إلا خطوة على طريق تحقيق الطموحات في الهيمنة الإقليمية بدءًا من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوي للأمن القومي العراقي، وفي حال العجز عن التوسع والامتداد الجغرافي فإن العدوان قد يكون سبيلاً لانتزاع التزامات مالية من الكويت والمملكة العربية السعودية لصالح القوة العراقية الباطشة. وإذا كان العراق قد نال عشرات المليارات من الدولارات من الكويت والمملكة درءًا بتهديد

(٢) إدارة الثقافة والنشر، **جريمة غزو العراق للكويت، أحداث ووثائق**، المركز الإعلامي الكويتي، القاهرة، ١٩٩١م، وثيقة رقم (١)، ص٥٠٣-٥٠٨.

مباشر لأمن دول الخليج العربي أثناء حربه مع إيران فإن تهديدًا مباشرًا بواسطة العراق لهذا الأمن لا يقتصر على مجرد تهديد نظمها وإنما العصف بكيانها ذاته.

ولعل الأهم هنا هو أنه إذا غضضنا الطرف عن أن الكويت قد بدأت فعليًا خفض إنتاجها وصادراتها من النفط فإن المدة الفاصلة بين إعلانها الالتزام بحصتها المقررة والغزو العراقي لأراضيها ليست كافية للقطع بثبوت إخلالها بهذا الالتزام، ومن ثم الإضرار بالعراق أو غيره، وإذا قيل إن هذا الالتزام مرجعه تصعيد التهديدات العراقية فإن هذا القول حجة ضد الغزو وليس تبريرًا إذ يثبت قدرة العراق على تحقيق هذا الهدف دون إقدام على الغزو، بل إن الغزو قدم مبررات قوية للكويت تدفعها إلى تجاوز حصتها الرسمية لتعويض خسائر عدوان العراق على أراضيها، ويمكن القول إن المساومة المشروعة بالنفط العربي أمر غير لائق بمحاولة النظام العراقي استخدام سلاح النفط بتجاهل قواعد توازن المصالح وتبادلها.

وقد فند نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الاتهامات العراقية في رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية ردًا على رسالة طارق عزيز، وذلك في ٢٦ من ذي الحجة ١٤١٠هـ الموافق ١٨ يوليو ١٩٩٠م: "بأنها ادعاءات واتهامات لا تستند على أساس من الواقع"(٣).

ولقد أثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لأراضي المملكة العربية السعودية عددًا من الدعاوى تتمحور حول أن

(٣) وثيقة رقم (٢) **جريمة غزو العراق للكويت**، مرجع سابق، ص٥٠٨-٥١١.

هدفه يتمثل في إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقضي على تفاوت توزيع هذه الثروة. وكان الرئيس العراقي صدام حسين أعلن في خطاب عيد ثورة ١٧ يوليو ١٩٩٠م أنه في حالة عدم الاستجابة للتحذير بزيادة إنتاج النفط بما يزيد الحصص المقررة لدولة العراق في الأوبك فإنه سيقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبة إلى أهلها، وأن سياسات دول الخليج العربي ما هي إلا تطبيق لأهداف أمريكية في زعزعة أمن العراق والإضرار بالمصالح العربية عمومًا. وتسارعت بعد ذلك مباشرة الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكري ضد الكويت(٤).

فاعلية دور الملك فهد:

وتثبت وقائع التاريخ أن المملكة العربية السعودية كانت مرتبطة بالخلاف العراقي الكويتي ارتباطًا مباشرًا، ومنذ البداية كان الملك فهد مدركًا أن جانبًا مهمًا من الاتهامات والتهديدات العراقية موجه لبلاده كما هو موجه للكويت، وبصورة خاصة فيما يتعلق بسياسات الإنتاج والتصدير للنفط وما ادعته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها "تركيع العراق" على حد قول نظامها آنذاك(٥)، ولذلك فقد فضل الملك فهد أن تأتي مساعيه الحميدة على هيئة وساطة

(٤) فتحي الدويهش، هل انتهى النزاع العراقي الكويتي، الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٦م.

(٥) تقرير لجنة تقصي الحقائق بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٦م، صحيفة "عالم اليوم" الكويتية الإلكترونية، ٢٠٠٧/٧/٢٩م.

وبخاصة في اللقاء العراقي ـ الكويتي في جدة. وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا اللقاء غير أن الأمر المرجح هو أن الوفد العراقي تحدث بلغة الإنذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبه في مجالي السياسات النفطية والدعم المالي في حين طالب الكويتيون بربط الدعم بمقداره، وبالتفاوض حول ترسيم الحدود. وفي الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فإن الوفد الكويتي لم يكن لديه تصور متكامل حول كيفية الاستجابة لهذه المطالب ومداها، وانتهت المناقشات بما أعلن عن انهيار المفاوضات؛ لأن النظام العراقي كان مصممًا على غزو الأراضي الكويتية بغض النظر عن نتائج المفاوضات أو أي لقاءات أخرى[٦]. ويمكن إيعاز التصميم العراقي للأسباب التالية:

١ - طبيعة نظام بغداد ومشروع صدام حسين السياسي... فكان الانطباع الغالب بأن الراديكالية المفاجئة للعراق لا تزيد كثيرًا على كونها وسيلة لابتزاز دول الخليج والدول العربية المعتدلة الأخرى، ومن ثم كان الاستنتاج الرئيس الذي يرجح أنه قد حكم رد فعل هذه الدول هو إمكانية التعامل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربي، مثل إغراق المطالب العراقية في دولاب البيروقراطية العربية وإجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مفاوضات طويلة ومعقدة.

---

(٦) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠م**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٧٨.

٢ - الإصرار العراقي في الضغط على الكويت بالغزو لا بالتفاوض لتحقيق نزعات الهيمنة، ولم يخطر على بال أحد أن جزاء دعم الكويت ومساندته للعراق في حربه الطويلة ضد إيران يكون غزو أراضيه.

ومع ذلك اعتمد الملك فهد أسلوب الدبلوماسية الهادئة الردعية القائمة على تغليب المصالح العربية العليا عبر الحوار والاتصالات الدبلوماسية لحل الإشكالات كافة بين العراق والكويت، وهو أمر أعطى مساحة من العمل للتفاوض بدلاً من اللجوء إلى القوة التي كانت نيةً مبيتةً لنظام صدام حسين. ومن الملحوظ أن طابع الغدر الذي قام بالنظام العراقي بإقدامه على الغزو تمثل في تناسي أمر مهم وهو أن العون الإنمائي الرسمي من الدول العربية الخليجية كان من حيث الشروط والحجم مصدرًا من أهم مصادر التمويل الميسر المباح للدول العربية.

فقد تنوعت مؤسسات تقديم العون لتغطي أشكال المساعدات كافة، الإنمائية والاقتصادية ومختلف مجموعات الدول المتلقية للمساعدات، فقد أنشأت المملكة العربية السعودية الصندوق السعودي للتنمية إضافةً إلى إسهامها في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق الأوبك وصندوق النقد العربي(٧).

(٧) لتفصيلات أكثر عن المساعدات المادية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد للقضية الفلسطينية، انظر: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، عشرون عامًا من العطاء، د. رشود محمد الحزين وآخرون، جامعة الملك سعود، الرياض: ١٤٢٣هـ، ص٣٨٤-٣٩٥.

الملك فهد وازدواجية السياسة العراقية:

رد الملك فهد على الرئيس العراقي صدام حسين برسالة مطولة في ١٩٩١/١/١٧م لتفنيد الادعاءات المتعلقة بعدم الدعم المالي للعراق وقطع الطريق أمام الدعاوى المتعلقة بالحل العربي إذ قال: (وقد جاء في رسالتكم أننا لم نقدم لكم إلا ما ساوى مبلغ أحد عشر مليوناً وخمسمائة وثلاثين ألف دينار إسهامًا في تعمير البصرة ولم نقدم سوى بعض المعدات التي لا تزيد قيمتها عن مليون دينار لتعمير الفاو، ونحن نعتقد من خلال ما اضطررتمونا إليه الآن، أن الوقت قد حان لإعلان الحقيقة للناس بالأرقام والمسميات لقد قدمت لكم المملكة العربية السعودية - يا حاكم العراق - ما مجموعه ٢٦ مليار دولار)[٨].

وفي حين دعا الخطاب العراقي بعد غزو الكويت إلى توظيف عوائد النفط العربي وفق متطلبات الأمن والتكامل في الوطن العربي فإن واقع الحال يكشف عن تبديد عوائد نفط العراق ذاته وتوظيف هذه العوائد في اتجاهات تثمر عكس الغايات المعلنة.

لقد تبددت هذه العوائد في حرب كان ينبغي تجنبها مع إيران، أو كان يمكن الحد من خسائرها لو قبل النظام العراقي مبكرًا بشروط السلام الإيراني التي رضخ لها متأخرًا، ولم يحاول النظام العراقي استثمار توقف حربه مع

(٨) مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١م، ص٧٣.

إيران لتعمير ما دمرته الحرب وتعويضه أو لتمويل الاستثمار الهائل المطلوب لمواجهة تحديات وتهديدات الأمن ومقتضيات التكامل أمام العراق، وإنما فتح قناةً جديدة لإهدار أوسع لعوائد النفط العراقي بغزو الكويت. ولا شك أن غزو الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية كان جريمة لا تتسم بالمسؤولية أو القومية لما يترتب عليه من تبديد عوائد النفط وتهديد الثروة النفطية العربية وإضعاف القدرة الاقتصادية، سواء للعراق أو لدول المنطقة العربية، وتشير الوقائع إلى تبديد القسم الأكبر من موارد العراق الحيوية في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية، وإذا كانت غالبية الأقطار العربية قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعًا عن الأمن القومي العربي، فإن هذا لا يعفي النظام العراقي من مسؤولية عدم تجنب حرب لا طائل منها؛ لأن التنمية الحقيقية هي تلك التي تستجيب لتطلعات الشعوب في كل قطر عربي، وهي وحدها الحاجز المنيع ضد محاولات تصدير الثورة من إيران.

والأهم من ذلك أنه بدلاً من توظيف القدرات الصناعية والعسكرية وإنتاج أسلحة الردع الكبرى وتوظيفها للضغط على إسرائيل من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني وتقوية الأمن القومي العربي إذا بها تستخدم أداة لاقتتال العرب وانتحار العراق بفعل مغامرات نظامه وعدم الاستماع إلى صوت العقل والاستجابة إلى مبادرات الملك فهد.

والحقيقة أن إقدام العراق على غزو الكويت تسبب له بخسائر كبيرة جدًا، فقرارات مجلس الأمن ٦٧٤ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٩٢ ألزمته بتعويض الكويت عن الأضرار المباشرة التي تعرضت لها من جراء الاحتلال برقم يقترب من عشرات المليارات، إضافةً إلى إلزامه بسداد ديونه كافةً للدول العربية، والتي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار. والعراق بذلك أسقط أي سند قومي أو أخلاقي بعدم مطالبته بالديون بعد تهديده الأمن القومي العربي محاولاً تصفية الكيان الكويتي ذاته وعدّ دولة الكويت المستقلة عضو المنظمات الإقليمية والدولية المحافظة التاسعة عشرة للجمهورية العراقية[٩].

وبإيجاز فإن العراق جنى من غزو الكويت وعدم الأخذ بالمبادرات الدبلوماسية للملك فهد في اجتماع جدة تحجيمًا لنفوذه الإقليمي وتدميرًا لقدراته، وأصبحت عائدات نفطه رهنًا لسداد الديون وتغطية تكاليف الإعمار طوال عشرات السنين، ويقول الملك فهد في نص رسالته إلى الرئيس صدام حسين: "لقد حاولت من خلال ما كان يصل بيني وبينكم من أواصر الصداقة والمودة أن أعالج الأمور بالحكمة والروية والكلمة الطيبة، وبذلت الكثير في سبيل تحقيق رغبتكم عندما نشأ الخلاف بينكم وبين المسؤولين في دولتي الكويت والإمارات حول موضوع إنتاج البترول وأسعاره، فأجريت الاتصالات اللازمة بالأشقاء المسؤولين في كل من دولتي الكويت والإمارات، وكان لكم ما أردتم آنذاك، ثم بادرت عقب

(٩) إدارة شؤون الإعلام، **الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت**، سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد التاسع، الأمم المتحدة، نيويورك، ص٢٧٠.

ذلك بالتنسيق والتعاون مع أخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك إلى تطويق الخلاف المتجدد حول موضوع الحدود مع الكويت، وهيأت الفرصة لاجتماع موفدكم عزة إبراهيم بموفد الكويت سمو الشيخ سعد العبدالله ولي عهد الكويت في مدينة جدة لبحث أوجه الخلاف والتوصل إلى حلول يرضى بها الطرفان، وتم اللقاء وجرى النقاش بين الوفدين دون أي تدخل مني، وغادر الوفدان المملكة على أمل عقد الجولة الثانية من المباحثات في بغداد. وما هي إلا سويعات حتى فوجئنا بالخطب الجلل عند الساعة الواحدة من فجر يوم الخميس الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠م باحتلالكم دولة الكويت"(١٠).

٢ - البحث عن حل عربي ودولي للأزمة:

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدًا من عمر الأزمة، وهي من بداية الغزو العراقي للكويت حتى نهاية أعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من أغسطس ١٩٩٠م، وخلال هذه المدة القصيرة طالب الملك فهد بعقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو، كما تم أيضًا عقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الثالث من أغسطس. ويمكن القول إن دبلوماسية الحل العربي للأزمة قد ارتكزت على موقف الملك فهد العلمي والواقعي في أمرين:

(١٠) مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص٧٢.

أولاً: الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لالتزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة.

ثانيًا: التزام البلدين العراق والكويت بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما من طريق المفاوضات السلمية[١١].

المراوغة العراقية وفشل الحل الجماعي العربي:

وكان الموقف العراقي متصلبًا لا يقبل الانسحاب العسكري من الكويت إلا في إطار الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان والتعويضات المالية، فضلاً عن الرغبة في التفاوض عبر أطراف عربية رئيسة، منها مصر والمملكة العربية السعودية، وإذ شعر الملك فهد بعدم الثقة في وعود النظام العراقي، فإن مصر فوضت الملك حسينًا ملك الأردن في التفاوض مع صدام حسين في يومي ٢ و٣ أغسطس، واختلفت الروايات بين ما يؤكده الملك حسين من أن الرئيس العراقي قد وافق على التعهد بالانسحاب بعد التوصل إلى حل يحقق مصالحه ومطالبه في مؤتمر القمة المصغر. وما يؤكده الرئيس مبارك من أن الملك قد أبلغه أنه لم يبحث الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذي لم يقطع هذا التعهد على نفسه[١٢].

---

(١١) خادم الحرمين الشريفين في مجلس الوزراء، **جريدة المدينة**، الثلاثاء ١٤١١/٢/٨هـ الموافق ١٩٩١/٨/٢٨م، السنة (٥٦) العدد (٨٥٠٥) الصفحة الأولى.

(١٢) رواية صلاح قلاب، **جريدة الدستور الأردنية**، ١٩٩١/١/١٢م في أرشيف الغزو العراقي للكويت، مركز المحروسة، القاهرة: ١٩٩١م، ص١٤٧.

والأرجح أن الملك حسينًا كان يجاهد لتخليص موقف عراقي معقد وحافل بصياغات المراوغة التي قد يرد فيها تعبير ما يفيد بالانسحاب المشروط بأمور عديدة ومطالب مطولة وأمد زمني طويل ودون جدول واضح.

وقد آثر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد عدم الزج بنفسه في مثل هذه التعهدات؛ لأن خبرته مع الرئيس العراقي في مؤتمر جدة لم تعطه الدلالات القطعية على إمكانية تراجع العراق عن ضمها الكويت واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة.

وتعمدت أدبيات صحفية وتصريحات سياسية تصوير أسباب فشل الحل الجماعي العربي كأنها كامنة في إقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في ١٩٩٠/٨/٣م على إدانة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت، وحدوث الأمر نفسه في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١٠م، ويخلو هذا التفسير من المصداقية العلمية؛ فلا يعقل أن العراق قد غير فجأة من موقفه الإستراتيجي بإبداء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب لمجرد أن مجلس الجامعة قد أدانه، بل لم يكن من الممكن تصور قبول العراق بالانسحاب أو الالتزام به بصورة قطعية بعد أن قام لتوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين اللذين تم بهما. ولا شك أن إحجام العراق عن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب في مقابل الالتزام المصري المدعم عربيًا بإرضاء كثير من مطالبه من الكويت

كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة، فلم تتخذ قرارات مجلس الجامعة إلا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس دون قرارات انتظارًا لإعلان عراقي بالالتزام بالانسحاب[١٣].

ولم يصدر عن الوفد العراقي في اجتماع مجلس الجامعة أي إشارة لإمكانية البحث عن حل وسط على الإطلاق، ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسي للتشدد المتطرف لهذا الوفد. وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين الموقف العراقي بالموافقة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على أنه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فإنه لا يمكن استبعاد تفسير مكمل أو مقابل، فهذا الموقف ينطوي على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية ممثلة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف، مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت، وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر فإن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز كان ما يزال راغبًا في تأكيد أولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في ١٠/٨/١٩٩٠م بالقاهرة.

واتسم الموقف العراقي بالدرجة نفسها من المراوغة، إذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب، ويقبل هذا الموقف تفسيرًا قوامه ما

(١٣) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٨٠.

يأتي: أن الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعًا مستترًا وشديدًا حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق وأطراف رئيسة في النظام العربي أهمها المملكة العربية السعودية، فقد رغب العراق بتأييد من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وليبيا واليمن في أن تكون المفاوضات نوعًا من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن أن تفتح الطريق أمام تعهد عراقي بالانسحاب من الكويت، وهو الأمر الذي يعني من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول العرب بوضع التابع للعراق. وفي المقابل أراد الملك فهد أن تكون المفاوضات المقترحة أداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقي من الكويت على أساس حل وسط يقبل بعض المطالب العراقية ويعبر العراق إلى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية، يذعن وفقًا لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد(١٤). وسريعًا ما اكتشف الطرفان المباشران أن التعارض بين التوجهات الإستراتيجية والأكثر عمقًا لا يمكن حله، ووضح ذلك على نحو قاطع في مؤتمر قمة القاهرة، واتضح أيضًا أن التوجه الإستراتيجي العراقي أخذ منحى التمسك بالكويت في عدة محاور:

١ - تصعيد النظام العراقي للهجة الهجوم السياسي على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم يكتف بظهور وفده

(١٤) السيد يسين، **التحليل الثقافي لأزمة الخليج**، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص١٣-١٤.

بدرجة عالية من الجمود والعدوانية ورفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة، فكأن خطاب الرئيس العراقي بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأ الحرب العراقية الإعلامية الموسعة، إذ هاجم دول الخليج وخصوصًا المملكة العربية السعودية، وجاء ذلك مكملاً لموقف الوفد العراقي بإنكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها دولةً مستقلة، وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكري على المملكة العربية السعودية مقابل أولوية الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من دول الخليج، كما يؤكد حدس خادم الحرمين الشريفين الملك فهد السياسي أن العراق ماض في احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع العدواني حتى نهايته(١٥).

٢ - شدة الاستقطاب الحاصل في المؤتمر، حيث ركز كل جانب على أولوياته الخاصة، ففي حين ركز الملك فهد ومعه دول الخليج ومصر على أولوية الانسحاب العراقي كمحصلة منطقية بعد صدور قرارات مجلس الأمن، فإن العراق - مدعومًا بشدة من السودان ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والأردن - قد ركز على السحب الفوري للقوات الأجنبية وإدانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات، وقد أكد هذا الاستقطاب رؤية الملك فهد وبقية دول الخليج ومصر وسوريا بأن الدول العربية الأخرى متواطئة مع العراق في إجهاض موقف عربي قوي يوافق الشرعية الدولية، ومن

(١٥) التقرير الإستراتيجي، مرجع سابق، ص٢٨١.

ثم تصوير المؤتمر كأنه قد أتى بشرعية بديلة لتلك الدولية، وهذا الانطباع كان قد تكوَّن بالفعل عبر المشاورات الأولية التي دارت منذ اليوم الأول للغزو على قدم وساق. فنظر الملك فهد إلى اقتراح الدول العربية في المؤتمر المؤيدة للعراق بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقي في بغداد حتى دون ضمانات مسبقة بأنه نوع من الفخ المنصوب بما يهدر فرصة إبراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ودفعه للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها، وجاء مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة ٩-١٠/٨/١٩٩٠م بين غبار الانشقاق في النظام العربي، وهو الانشقاق نفسه الذي برز في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣/٨/١٩٩٠م[١٦].

الملك فهد واستمرارية البحث عن حل عربي:

لم يؤد فشل الحل العربي الجماعي إلى القضاء الفوري على فكرة الحل العربي أو نهاية الدور العربي في الأزمة، إذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي، واتخذت هذه الجهود صورة المبادرات أو الأنشطة الدبلوماسية الفردية والثنائية والمتعددة الأطراف، ولكنها أخفقت جميعًا في التحريك السياسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي أو عالمي، ويعود ذلك إلى أن العراق لم يقدم حلاً أساسيًا كافيًا لمشكلة الكويت، وكان الأثر النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي قد أفقد هذه المبادرات البيئة السياسية وأفرغها من

(١٦) المرجع السابق، ص٢٨١.

قوتها الدافعة، وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات من السياق السياسي والإعلامي، ففي أعقاب فشل مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة انخرط التحالفان الكبيران في الإدانة المتبادلة واقتصرت المشاورات الدبلوماسية إلى حد بعيد على أطراف من التحالف نفسه، وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من أطراف أو دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولةً أو ذات مصداقية من جانب دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فإنها لم تلق دعمًا حقيقيًا من جانب العراق، كما أن بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصًا كافيًا على التوافق مع الشرعية الدولية، وربما كانت أهم المبادرات الفردية هي المبادرة التي أطلقها العراق نفسه يوم ١٢/٨/١٩٩٠م، وتضمنت إعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة، وهي إسرائيل وسوريا، على أن تكون البداية لما هو أسبق في الاحتلال ووضع الترتيبات الخاصة لحالة الكويت، مع الأخذ في الحسبان حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته، وانسحاب القوات الأجنبية والدولية من منطقة الخليج، وتحل محلها قوات عربية لا تضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الأمن، والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي أصدرها مجلس الأمن، وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة ومنها الكويت في إطار مؤتمر دولي[١٧].

(١٧) **جريدة الجمهورية العراقية**، ١٣/٨/١٩٩٠م، ملف مركز المحروسة، مرجع سابق، ص١١٢.

وعلى عكس ذلك لم تواجه المملكة العربية السعودية والتحالف المناوئ للاحتلال العراقي للأراضي الكويتية أي مشكلات، ففي الأيام الأولى حينما كانت المشكلة محصورة بين الولايات المتحدة والملك فهد، حيث انتهى الأمر بالاتفاق بين الجانبين على ثنائية القيادة العامة للمسرح، أي أن يكون هناك قائدان لمسرح العمليات أحدهما أمريكي "الجنرال شوار زكوف" وتتبعه القوات الأمريكية، والآخر سعودي "الفريق أول ركن الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز" وتتبعه القوات السعودية والعربية والإسلامية على أن يتم التنسيق بين الجانبين. ولذا أصبح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد هو القائد الأعلى للقوات السعودية وقوات التحالف العربية والإسلامية، في حين كان قائدها العام هو الفريق أول ركن الأمير خالد بن سلطان[١٨].

٣ - توافق جهود الملك فهد والحل الدولي للأزمة:

أثبتت فعالية قيادة الملك فهد لفرض الانسحاب العراقي من الكويت أن مناهضة الغزو تتكفل بها قوة في النظام العربي، وكان التوافق الإستراتيجي بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا سببًا في قوة التحرك الإقليمي ضد العدوان العراقي على الكويت.

ويعد نشوء هذا التكتل الثلاثي أمرًا منطقيًا لفعالية الدور السعودي في المنطقة، كما زادت المواقف المبدئية للملك فهد

(١٨) الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، **مقاتل من الصحراء**، شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م، ص٥٢-٥٣.

هذا التكتل مصداقية حتى أظهر هذا التكتل الإستراتيجي صلابةً مدهشة في الساحة العربية، ولم يصدر عن هذا التكتل أي مبادرة سياسية مكتملة تختلف بأي قدر ملموس عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة، واقتصر دوره على ما يمكن تسميته المناشدات والرسائل المكتوبة، وهكذا أظهر التحالف المناهض للعراق تجانسًا واستمرارية واضحين لموقفه من الغزو منذ بدئه حتى تحرير الكويت، وعلى النقيض أظهر أداء الدول العربية التي عارضت أو امتنعت أو تحفظت عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات في المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها كتحالف إستراتيجي.

وأدى تمسك الملك فهد بأولوية الانسحاب العراقي من الكويت دون شروط إلى تقوية التحالف المناهض للغزو، وعقد مجلس جامعة الدول العربية أربع دورات رسمية إلى جانب اجتماع غير رسمي، ففي ١٩٩٠/٨/٣١م انعقدت دورة طارئة للمجلس بناءً على المشاورات بين الملك فهد ومصر وقاطعت الدول العربية السبع المؤيدة للغزو إضافة إلى العراق هذه الدورة، وادعى الأمين العام للجامعة السيد/ الشاذلي القليبي أنه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول، وهو ما انتهى إلى استقالته بعد توجيه دول الخليج العربي النقد لهذا الفشل المقصود في الاتصال، وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدًا لإدانة العدوان العراقي على الكويت، ومطالبة العراق بالإذعان لقرارات الأمم المتحدة، والإفراج عن الرعايا

الأجانب، والحفاظ على السفارات والتمثيل الدبلوماسي في الكويت، وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة بإقرار فكرة تعويض الكويت عما أصابها من خسائر بسبب العدوان[١٩].

أما الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية العرب في نيويورك إجماعيًا عدا العراق التي انسحب وفدها سبب رئاسة الكويت للاجتماع فلم يخرج بنتائج مهمة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لأزمة الغزو، وضاعت بذلك فرصة ثمينة لحدوث توافق عربي في هذه التسوية أو حتى بروز دور عربي محدد ومميز في الإدارة الدولية للأزمة، وإذا أخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية وجدنا أن الأفكار الرئيسة التي تضمنتها كانت على النحو الآتي:

١ - التركيز على أولوية تحاشي الانفجار العسكري للأزمة من خلال إجراءات تعهدية وعملية تقوم في النهاية على سحب القوات الأجنبية عمومًا واستبدالها بقوات عربية.

٢ - الفصل بين مسألة الانسحاب العراقي من الكويت ومسألة ضمانات أمن دول الخليج الأخرى، فركزت معظم المبادرات على إمكانية تقديم ضمانات أمن للمملكة العربية السعودية ربما كان ذلك لإقناعها بالتخلي عن الحل العسكري للأزمة وجعل مسألة الانسحاب العراقي من الكويت أمرًا تفاوضيًا، ولكن الرفض القاطع للملك فهد لهذه الازدواجية أدى إلى الإصرار على الانسحاب.

(١٩) إدارة الثقافة والنشر، **جريمة غزو العراق للكويت**، مرجع سابق، ص٦٥.

٣ - فيما يتصل بمسألة الكويت سعت أكثر المبادرات العربية إلى التمييز بين انسحاب القوات العراقية من ناحية وبطبيعة الحكم في دولة من ناحية أخرى، ومدى استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة، ونصت أغلبية المبادرات صراحة أو ضمنًا على الانسحاب العراقي غير أنها اختلفت في تعيين طبيعة الحكم، فقفز أغلبها على عودة الحكومة الشرعية وتجنب في المقابل صياغات مختلفة لحكم بديل عن أسرة آل الصباح، كما أن أكثرية المبادرات العربية أكدت صراحة أو ضمنًا أن تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية أو إقليمية، وكان إرضاء مطالب العراق الإقليمية في جزيرتي وربة وبوبيان ومطالبه المالية والنفطية قاسمًا مشتركًا بين هذه المبادرات، والواقع أن إصرار الملك فهد على قيادة التيار الداعي إلى ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت دون شروط ورفض أي إقرارات بحقوق تاريخية أو إقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل تلك المبادرات.

والحقيقة أن الفترة الفاصلة بين قرار مجلس الأمن ٦٧٨ في ١٩٩٠/١١/٢٩م واندلاع حرب تحرير الكويت في ١٩٩١/١/١٦م قد شهدت تقلبًا في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية، ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ١٩٩٠/١٢/٥م أقر بالإستراتيجية العسكرية التي وضع خطوطها العريضة الملك

فهد لمواجهة العدوان العراقي على الكويت، وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات، وأعادت قمة المجلس في ٢٢-١٩٩٠/١٢/٢٥م بالدوحة تأكيد ضرورة الانسحاب العراقي الفوري من جميع الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاد مدة السماح التي حددها مجلس الأمن في ١٩٩١/١/١٥م مع ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن أضرار الغزو. وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا في ٥-١٩٩١/١/٦م أُخذ بتوجيهات الملك فهد بتحميل جميع مسؤولية الموقف المتأزم للعراق، وأعلن في القاهرة ودمشق أن القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت إذا أصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض[٢٠]، ومثل ذلك تحولاً مهمًا عن المواقف السابقة للدولتين اللتين حددتا مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي، وعلى الجانب الآخر استمر العراق في الإصرار على أن مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض. وفي خطاب الرئيس صدام حسين في ١٩٩١/١/٦م أعلن أن ضم الكويت للعراق نهائي وأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق حاضرًا ومستقبلاً. وأعاد الملك فهد في المقابل ثوابته من الغزو العراقي في أثناء لقائه بوزير الخارجية الأمريكي جميس بيكر في الرياض يوم

(٢٠) عبدالله يوسف الغنيم وآخرون، **العدوان العراقي على الكويت، الحقيقة والمأساة**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت: ١٩٩٤م، ص٨٥-٨٦.

الخميس ١٤١١/٦/٢٤هـ الموافق ١٩٩١/١/١٠م، وناشد فيه العراق باختيار طريق السلام وأكد عدم رضائه بأقل من انسحاب عراقي تام من أرض الكويت[٢١]. ويمكن القول: إن انهيار دبلوماسية الدور العربي يعود إلى تعنت النظام العراقي، وعدم رغبته في الإنصات إلى الدعوات العاقلة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد التي دعته إلى الانسحاب من الكويت وحل أي مشاكل عالقة بين الطرفين على أسس التراضي والوفاق العربي، ولذلك لم تحمل المواقف المناهضة لحرب تحرير الكويت ثقلاً سياسيًا كبيرًا، بل إنها استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقي إزاء مسألة الانسحاب من الكويت وأنها جاءت أقل كثيرًا مما كان متوقعًا، وظهر النظام الإقليمي العربي عاجزًا عن منع تشرذمه أو رسم خطوط حمراء على الأقل، وفرض ضوابط لا ينفي تخطيها عندما تشل فعلاً، وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك العجز الشامل بفعل تصلب بغداد هو تقديم دول المغرب العربي طلبًا رسميًا لمجلس الأمن بوقف الحرب، عقب اندلاعها بيومين، لإتاحة الفرص للحلول السياسية، وهو ما فرضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ١٩٩١/١/٢٥م، بعد رفض الرئيس العراقي مبادرة الرئيس السوفيتي جورباتشوف في ١٩٩١/١/٢١هـ ، ووصلت العلاقات بين أطراف التحالفين الكثيرين في الساحة العربية إلى أدنى مستوى في تاريخها، ولم تعد فجوة المواقف

(٢١) جريدة "المدينة" الجمعة ٢٥ جمادى الآخرة ١٤١١هـ/ ١١ يناير ١٩٩١م، السنة (٥٦)، العدد ٨٦٤١، الصفحة الأولى.

مقصورةً على تعارض الاجتهادات في سبل حل الأزمة، بل توسعت لتصبح مشاركةً فعليةً أو رمزيةً في حرب إعلامية وسياسية عربية؛ لأن النظام العربي كان قد انفرط بفعل جريمة غزو الكويت(٢٢).

ولقد تمثلت الأهداف الأساسية للملك فهد من حرب تحرير الكويت في العمل على إخراج القوات العراقية الغازية من الكويت، وتدمير قدرتها العسكرية التي كانت مخصصة لمسرح العمليات الكويتي، وانتزاع القدرة من العراق على استخدام أسلحة الدمار الشامل أو إنتاجها أو تطويرها. وتبين قدرة الملك فهد في قيادة التحالف الدولي على تحقيق هذه الأهداف بأدنى قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المتحالفة وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة، وقد تطورت أساليب العمل جوًا وبرًا وبحرًا لتحقيق هذه الأولويات العسكرية كالآتي:

١ - تدمير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات العراقية وتعطيلها عن العمل إلى الدرجة التي تحول دون تمكين القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتخطيطها في صورة منسقة، ومن ثم إشاعة الفوضى وعدم التنظيم في صفوف تلك القوات.

٢ - تعطيل نظام الدفاع الجوي العراقي لإتاحة الفرصة أمام طائرات التحالف لتنفيذ عملياتها الهجومية دون الخشية من التعرض لخسائر كبيرة.

(٢٢) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٨٥.

٣ - تحييد القوة الجوية العراقية ومنعها من العمل هجوميًا ودفاعيًا ومن ثم انتزاع التفوق الجوي والسيطرة المطلقة على مسرح العمليات.

٤ - منع العراق من شن هجمات مضادة ذات أهمية إستراتيجية - سواء بالقوات الجوية أو الصاروخية - على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف.

وقد استغرقت أعمال تنفيذ هذه الأهداف المرحلة الأولى من مراحل القصف الجوي كاملةً ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية وقد بدأت في ١٦ يناير ١٩٩١م، وبعد انتهاء تنفيذها تحولت قوات التحالف نحو ضرب قوات الاحتياط الإستراتيجية العراقية والتمهيد المباشر للهجوم البري، ومن خلال هذا التتابع والتدرج الدقيق في تنفيذ العمليات العسكرية تمكنت قوات التحالف من إحباط الإستراتيجية الدفاعية العراقية وإجهاضها كاملةً[٢٣].

ولقد حرصت قيادة التحالف على الاسترشاد برؤى الملك فهد باستغلال عامل الوقت للأحوال المناخية السائدة في المنطقة وعدم تمرس القوات الدولية ما عدا قوات المملكة العربية السعودية على خبرات القتال في الصحراء، وقد اعتمد التطبيق العملي للخطط العسكرية التي أشرف على تطبيقها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - على نظرية الحرب البرية - الجوية الإستراتيجية، وتقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أن ما يحدث في الجو سيكون له

(٢٣) الأمير خالد بن سلطان، مرجع سابق، ص٣٦٤-٣٧٠.

بالتأكيد تأثير على القوات في البر والبحر، ومن ثم فإن القصف الجوي المستمر سوف يشل إدارة القيادة العراقية ويقودها إلى اتخاذ القرار غير المناسب في الوقت غير المناسب. ومن ناحية أخرى فإن المهمات الأساسية لعملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت استندت إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

الأول: أن القوة الجوية تمثل القوة المسلحة المناسبة لتحقيق المهمات السياسية العسكرية لمعسكر التحالف الدولي بأدنى قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية في صفوف قوات التحالف وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة.

الثاني: أن قوات التحالف الدولي كانت تمتلك تفوقًا شبه مطلق كمًا وكيفًا على ما يملكه العراق بأحدث ما وصل إليه التطور التكنولوجي المعاصر، سواء فيما يتعلق بالاستخدام الفني والتكتيكي أو في مجال الكشف والتصويب والإطلاق، كما كانت تتمتع بتوافر جهاز متطور للغاية في التخطيط والقيادة والسيطرة.

الثالث: أن عملية الحشد العسكري البري للقوات المتحالفة لم تكن قد اكتملت حينما انتهت المهلة الدولية التي حددها قرار مجلس الأمن لانسحاب القوات العراقية من الكويت، فلم تكن القوات البرية مستعدة بعد لخوض المعركة البرية لا سيما القوات الأمريكية التي كانت قد وصلت إلى ٣٧٠ ألف جندي فقط، في حين كان مخططًا أن تصل إلى ٤٣٠ ألفًا، ولذلك اتخذ قرار البدء في العمليات على أساس الاعتماد

على القوات الجوية لحين الانتهاء من الحشد البري الكامل، وعلى هذا الأساس جرى تخطيط العمليات الجوية خلال الأسابيع الخمسة الأولى من حرب تحرير الكويت لتحقيق مهمات إستراتيجية محددة تتميز تبعًا لمراحل الخطة والظروف الجوية والتكتيكية والإستراتيجية لمسرح العمليات بهدف توفير الموقف المناسب لنجاح الهجوم البري الشامل للرؤى الإستراتيجية للملك فهد بتحرير الكويت(٢٤).

المحور الثاني: التداعيات الإقليمية والدولية للغزو العراقي

إن التناول المنهجي لمسؤولية النظام الدولي عن توليد أزمة الغزو العراقي للكويت يكشف عن المفارقة بين الوعي العربي والوعي الدولي بأبعاد عملية الغزو، ففي حين يركز المراقبون الغربيون على مسؤولية العرب أنفسهم بالتهاون أمام النزعات العدوانية للنظام العراقي ضد الدول العربية ودول الجوار الجغرافي فإن بعض الرأي العام العربي يتفق على مسؤولية النظام الدولي الذي شجع ودعم الحرب العراقية - الإيرانية(٢٥).

كان تركيز الآلة الدعائية الإسرائيلية على الترسانة العسكرية العراقية بعد نهاية حرب السنوات الثمان مسببًا في القول بأن العراق هو حجر الزاوية في تصور شبه متكامل

---

(٢٤) أفاض الفريق أول ركن الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز قائد القوات المشتركة في حرب تحرير الكويت في تفصيل خطط قوات التحالف لإخراج القوات العراقية من الكويت في كتابه، **مقاتل من الصحراء**، مرجع سابق، الفصول (١٨، ١٩، ٢١).

(٢٥) **التقرير الإستراتيجي العربي**، مرجع سابق، ص٢٥٢.

للولايات المتحدة عن إعادة هيكلة النظام العربي بصورة عامة، كما أن هذه الحملة تمثل الحجة الرئيسة لعدد من النظريات التآمرية بتفسير قيام القوات العراقية باجتياح الكويت وإثارة الأزمة التي أعقبت تلك الجريمة، والواقع أن أحد ملامح الإعلام العربي والدولي في الأزمة يتمثل في الانتشار الهائل للنظريات التآمرية ويكشف عن تدني مستوى العلاقات بين العرب وأمريكا بفعل دعمها المطلق لإسرائيل وإشاعة مقولة أن العراق هو المرشح للعب دور الريادة العسكرية في المنطقة، ويمكننا من هذه الزاوية رصد نوعين من التفسيرات التآمرية:

الأولى: أطلقها المتعاطفون مع النظام العراقي.

الثانية: أطلقها المناهضون لاحتلاله الكويت.

ويقول بعضهم إن غزو الكويت كان نوعًا من الهجوم العسكري الوقائي الذي يقصد به قطع الطريق أمام هجوم عسكري إسرائيلي محتوم ضد العراق، وهو عمل يمكّن بغداد من الدفاع عن نفسها ضد هجوم أمريكي - إسرائيلي لا مناص عنه، ويؤكد بعضهم أن الرئيس العراقي استنتج أن الكويت هي أفضل المداخل لهذا العمل الهجومي[٢٦]، وذلك لأسباب متعددة منها أن يجعل الهجوم ضده مستحيلاً بسبب الخشية من انقطاع إمدادات واحتياطات النفط الكويتية وتدميرها. وجاء إعلان العراق بزعم حصوله على وثيقة

(٢٦) عبدالعاطي محمد أحمد، **العقل العربي وأزمة الخليج**، نشرة المنتدى، عمان، العدد ٧٨، مارس ١٩٩٢م، ص٤.

سرية يقول إنه استولى عليها من ملفات الإدارة العامة لأمن الدولة في الكويت تقول بوجود اتفاق موقع بين الإدارة الأمريكية والحكومة الكويتية في ١٢-١٨/١١/١٩٨٩م حول أهمية الاستفادة من الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومة بغداد ودفعها للعمل على ترسيم الحدود مع الكويت، وأنه على حد تعبير إدارة الأمن الكويتية: "فقد زودتنا وكالة المخابرات المركزية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفاعليات على مستوى عال".. وقد أنكرت الكويت هذه الوثيقة رسميًا(٢٧).

ويمكن التأكيد أن شن الولايات المتحدة هجومًا عسكريًا على العراق قد احتاج إلى حشد أكثر من نصف مليون جندي وتكاليف مالية مذهلة، وبعد تعنت النظام العراقي في الاستماع إلى صوت العقل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ورفض كل وساطاته الدبلوماسية لإثنائه عن احتلال الكويت، ولم يطرح الخطاب السياسي العراقي قبل الاجتياح على أي صعيد احتمال قيام هجوم عسكري ضد العراق، بحيث يكون احتلال الكويت نوعًا من قطع الطريق على هذا الهجوم. وأقصى ما يمكن تصوره هو ما أشار إليه العراق من احتمال قيام إسرائيل بضربة جوية محدودة ضد العراق بتعاون مع الولايات المتحدة، وهو وضع لا يحتاج إلى إقدام

(٢٧) عبدالإله بلقزيز، المثقف العربي وأزمة الخليج، مجلة الوحدة. الرباط، العدد ٧٧-٧٨، مارس ١٩٩١، ص١٨.

العراق على احتلال الكويت من أجل ردعه، وإنما على العكس فإن جريمة الغزو تقدم الدعوة المفتوحة لهذا الهجوم.

ولقد تعمدت القيادة العراقية الدفع نحو توسيع الحملات الدعائية والسياسية الغربية عمومًا وتكثيفها ضد برامج التسليح التي يقوم بها العراق خصوصًا بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية -، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تركيز التعاطف الرسمي والشعبي معه. وكان تصريح الرئيس العراقي في مطلع إبريل ١٩٩٠م الذي هدد فيه بحرق نصف إسرائيل بأسلحة كيماوية ثنائية إذا هي هاجمت العراق، وهو هنا لا يذيع سرًا غير معروف وإنما كان هدفه الفعلي إمداد الولايات المتحدة بمادة إعلامية للهجوم عليه، وتلا ذلك إعدام الصحفي البريطاني من أصل إيراني (فرزاد بازوفت)، الذي اتهمه العراق بأعمال تجسسية. والواقع أن دور العراق في تغذية الحملة الإعلامية الأمريكية والغربية ضده يشمل طائفة واسعة من التصريحات والمواقف الصدامية التي كان من المحتم أن تستفز رد فعل سياسي وإعلامي غربي شديد. وأجازت هذه الحملة التي شارك العراق في تغذيتها تفسيرًا مؤداه أن عدوانًا عسكريًا غربيًا هو أمر قريب الحدوث[٢٨].

أما النظرية الأخرى التي انتشرت بين المراقبين العرب المناهضين للغزو العراقي، فهي نظرية الاستدراج الأمريكي للعراق للوقوع في فخ الكويت، وتقوم هذه النظرية على النتيجة نفسها للنظرية التآمرية بحتمية تسديد ضربة

(٢٨) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٥٥.

عسكرية للعراق، غير أن النظرية الإستدراجية تختلف عن الأولى في تشخيص الهجوم العراقي على الكويت بعدّه عملاً عدوانيًا دفع إليه الرئيس العراقي وليس مبادرة منه للهجوم بقصد الدفاع، ذلك أن اللعبة الرئيسة في وجه هجوم عسكري أمريكي مكثف وواسع النطاق على العراق هو ضعف المبرر وعدم إمكانية إضافة مشروعية له، ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة إلى ترتيب هذا التبرير والتجهيز لشرعية العدوان العسكري على العراق باستدراج الرئيس العراقي للاعتقاد أن غزو الكويت يمكن أن يمر دون عقاب أمريكي رادع، وتشير هذه النظرية إلى عدة أدلة منها العناد الشديد للكويت في اجتماع جدة الذي عقد تحت رعاية الملك فهد، وقد قام العراق بنشر محضر لاجتماع عقد بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية ببغداد (إب ريل جلاسبي) أعطته فيه انطباعًا قويًا بأن الولايات المتحدة لا ناقة لها ولا جمل في النزاع العراقي - الكويتي، وهو الأمر الذي يفسر بأن الولايات المتحدة لن تقاوم عسكريًا إقدام العراق على غزو الكويت. وربما يكون القرب الزمني بين هذه المقابلة في ١٩٩٠/٧/٢٦م واجتياح الكويت دليلاً كافيًا على مصداقية نظرية الاستدراج على الرغم من إنكار السفيرة جلاسبي هذا التفسير إلا أن شهاداتها أمام الكونجرس في ١٩٩١/٣/٢١م لا تنفي إمكانيته[٢٩].

(٢٩) نشرت قناة CNN الإخبارية الأمريكية على موقعها العربي (بالعربية) في الإنترنت يوم الاثنين ٣١ يناير ٢٠١١م تفاصيل لقاء السفيرة مع الرئيس العراقي حسب وثائق ويكيليكس.

ومع ذلك فإنه بالرغم من اختلاط الإشارات وتباين التفسيرات فإن دلائل متعددة توضح عدم سلامة نظرية الاستدراج هذه. من هذه الدلائل أن الولايات المتحدة كانت قد أرسلت للعراق معنى قويًا بنيتها في مواصلة حماية مصالحها الحيوية في الخليج، كما أن العراق سبق أن رفض الاستماع إلى تحذيرات الملك فهد وجهوده الدبلوماسية باحتواء الأزمة مع دولة الكويت، إضافةً إلى ذلك لم يكن أي شيء في الماضي المتوتر للغاية بين العراق وأمريكا ما يعطي للرئيس صدام حسين الضوء الأمريكي الأخضر لاجتياح الأراضي الكويتية واحتلالها.

والواقع أنه كانت هناك احتمالات لمجموعة مختلفة من الأحداث وأن قدرًا معينًا من التداعيات المحتملة من أحداث الصدام الذي كان سينطوي بالضرورة على العشوائية والتلقائية، وليس من المرجح أن أحدًا ومنه الولايات المتحدة كان يخطط أو يتصور المجرى الخاص للأحداث بالصورة التي وقعت بها وانتهت إلى حرب شاملة في المنطقة بعد جريمة الغزو العراقي للأراضي الكويتية، بل إنه لولا اختيار القيادة العراقية لغزو الكويت لما كان من الممكن أن تتطور الأحداث إلى حرب شاملة، ومع ذلك فإنه من الضروري إدراك أن مستوى معينًا من الضغوط على العراق في الظروف التي كان يمر بها كان كافيًا لإنتاج عقدة الحصار لدى القيادة العراقية قبيل الغزو مباشرة، ويمكننا فهم حتمية إقدام القيادة العراقية بتكوينها المميز على مبادرات قد تمثل

مقدمات كافية لتصعيد حلزوني متدرج للأزمة تنتج دوائر عنف متعاظم الشدة والآثار[٣٠].

وكان إقدام العراق على غزو الكويت هو أسوأ المبادرات الممكنة من حيث حتمية أن ينفذ الصدام ذو الطابع العسكري الواسع النطاق كالذي حدث بالفعل، ومما أثار تعقيد الأزمة الإصرار العراقي على عدم الاستجابة لأي مبادرات فعالة لتقوية موقفه التفاوضي خصوصًا في ضوء جهود الملك فهد التي حاولت تجنب تحرير الكويت بالقوة العسكرية.

وقد أوقعت السياسة العراقية الأحادية الرؤية النظام العربي في مأزق، فقد سمحت نهاية الحرب العراقية - الإيرانية للعراق، حسب تفكير حكامه، بصرف جزء من اهتماماته لمحاولة عقاب سوريا على نصرتها لإيران في أثناء المعارك، وركز العراق في البدء على الساحة اللبنانية حيث تعاني سوريا بعض الانكشاف الأمني لوجود قوى سياسية مناوئة لوجود القوات السورية التي كان تعدادها قرابة (٣٦ ألف جندي) وذلك منذ عام ١٩٧٦م، حسب قرارات قمة الرياض الاستثنائية. ولكن الحرب الخفية والمعلنة التي شنها العراق على سوريا في لبنان لم تؤد إلى مكاسب عراقية ملموسة على الساحة السياسية العربية، وذلك لأن العراق اختار التحالف مع خصوم دمشق الذين هم في الوقت نفسه حلفاء لإسرائيل وأعداء لفكرة القومية العربية والمصالح

(٣٠) د. عبدالخالق عبدالله، **أزمة الخليج، خلفية الأزمة، ودور الإدراك والإدراك الخاطئ**، مناقشات ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص١٨٠.

العربية العليا عمومًا، التي يدعي العراق الدفاع عنها، ولم يكن لمثل هذا الموقف السياسي أن يمنح العراق أي رصيد إيجابي متشدد لدى الرأي العام العربي، وعلى صعيد الساحة السياسية الرسمية العربية وصلت المناورة العراقية إلى طريق مسدود عندما فشلت محاولة العراق إدانة وعزل السياسة السورية مع لبنان في مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء عام ١٩٨٩م، وكان موقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في هذا المؤتمر حاسمًا بالتقارب والتوافق مع الموقف السوري وهو ما أدى إلى عزل العراق إلى حد كبير واستكملت الهزيمة الدبلوماسية العراقية عندما نجح خادم الحرمين الشريفين في حقن دماء اللبنانيين وإيقاف الحرب الأهلية بعد أكثر من ١٤ عامًا، فقد كان نجاحه في عقد اتفاق الطائف رصيدًا متزايدًا للدبلوماسية السعودية تأكدت بها المشروعية العربية واتضحت صعوبة عزل سوريا.

كما أن فشل العراق في ابتزاز المملكة ماليًا زاد من حالة الإحباط والإخفاق وخصوصًا في كسر الترابط السعودي - السوري وذلك ما دفع الرئيس العراقي في محاولة تطويق المملكة العربية السعودية إلى إقامة تحالف مع الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية مبني على أساس من الخطاب الراديكالي القومي[٣١]. واستغل العراق حالة الاختناق المالي التي كانت تمسك بعنق كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ليحقق أهدافه تلك، إضافةً إلى التصور العراقي

(٣١) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٥٩.

الخاطئ لتراجع مكانة المملكة العربية السعودية والمعتدلين العرب عمومًا لدى الرأي العام الرسمي العربي. ومثل التوجه الراديكالي المتشدد لفظيًا فرصة العراق لتعديل موازين القوى السياسية لمصلحته في المشروع العربي وفي النظام العربي كله عندما غذّى عمدًا الحرب الدعائية بينه وبين الولايات المتحدة ليؤكد قيادته المعنوية والسياسية للرأي العام العربي المتشدد، وليتمكن في الوقت نفسه من عزل سوريا والضغط على المملكة العربية السعودية لمزيد من الابتزاز السياسي والمالي.

وشكل انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ ببغداد ٢٨-٣٠ مايو ١٩٩٠م فرصة للهجوم السياسي العراقي وتحقيق أهدافه. والحقيقة أن فكرة عقد المؤتمر كانت قد ترددت عدة مرات منذ مطلع عام ١٩٩٠م بقصد الاتفاق على طريقة إنقاذ اتفاقية الطائف بعد وقوعها أسيرة الجمود بسبب تمرد قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون وصعوبة اقتحام سوريا لشرق لبنان في وجه معارضة قوية من جانب الدول الغربية الكبرى، لكن الاتصالات التي أجراها الأمين العام للجامعة العربية حول عقد المؤتمر فشلت بسبب رفض النظام العراقي، إلى أن طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بعقد قمة عربية طارئة لبحث الانتفاضة والحملة الغربية ضد العراق والهجرة اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل، فتم الاتفاق على عقده في العاصمة العراقية. ومن الواضح التنسيق الفلسطيني العراقي قبل انعقاد المؤتمر، وهو ما أثار حفيظة

سوريا التي شكلت للمؤتمر مشكلة بإصرارها على عدم الحضور، وخشيت عدة دول عربية أن يكون أحد أهداف المؤتمر فعليًا هو عزل سوريا وتمكين العراق من الانفراد بالخطاب المتشدد ضد الغرب وإسرائيل، وهو الأمر الذي يزيد من الثقل العراقي دون فائدة. ولم يكن من السهل تأجيل هذا المؤتمر بسبب التوتر الشديد الذي سببته سياسة الدول الغربية ضد الانتفاضة، فقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بجهود كبرى لضمان عقد القمة، وذلك بإزالة أي مخاوف سورية من عزلها لمصلحة العراق. ووضح كثيرًا أن العراق انتهز فرصة المؤتمر فرفع من حدة خطابه السياسي المتشدد ضد المملكة العربية السعودية ودول الخليج، حيث كانت قرارات المؤتمر والبيان الختامي مشحونة بالتشدد اللفظي وبمقتطفات من الخطاب الافتتاحي للرئيس العراقي(٣٢).

وقد شكل ذلك ولا شك انتصارًا دبلوماسيًا للعراق وإن لم تكن الدول المعتدلة قد قبلت قرارات القمة وصياغة البيان الختامي إلا من باب المجاملة الدبلوماسية، ومنها من كانت معارضة لبعض القرارات والبيان الختامي في أثناء مداولات القمة. فحين طالبت العراق وفلسطين - على سبيل المثال - بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على واشنطن، طالب خادم الحرمين الشريفين - وبتأييد من الرئيس مبارك - ضرورة تبني خطاب عربي عقلاني متفق مع قيم العصر

(٣٢) المرجع السابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

ومفاهيمه وبعيد عن التهويل والمبالغة، وألاّ تكون غاياته التعبير فقط عن الهواجس والمشاعر بل الدفاع عن المصالح. ويبدو أن التفسير الوحيد السليم كان للدول العربية القائلة بالاعتدال مثل المملكة العربية السعودية ومصر، وهو الحاجة إلى خطاب عقلاني جديد بالصياغات والقرارات التي كان العراق ومجموعة الدول العربية المتشددة يصرون عليها. فالمجموعة الأولى من الدول العربية - وهي المعتدلة - فضلت مجاملة العراق دبلوماسيًا أكثر من رغبتها الفعلية في القرارات التي لا توافق سياساتها الأصلية. أضف إلى ذلك أن المملكة العربية السعودية بالحنكة الدبلوماسية للملك فهد نجحت في مقاومة الانسياق وراء الشعارات والمطالب المتشددة التي تحمل مضمونًا إجرائيًا أو تؤدي إلى زيادة مستوى التوتر الحقيقي في علاقات العرب بالدول الكبرى، بل دعت إلى صياغة توافق شكلاً الخطابَ القانوني الدولي، رافضة الانسياق وراء فكرة فرض العقوبات على الولايات المتحدة إلا في حدود الاستجابة لأي اعتراف من جانب أي دولة بالقدس عاصمةً مؤيدةً لإسرائيل(٣٣).

وفي حقيقة الأمر فإذا تجاهلنا الطابع الفضفاض والمرن للصياغة فإن الأكثرية من قرارات مؤتمر بغداد تنم عن المعقولية بغض النظر عن الشعارات وموافقة الملك فهد والدول المعتدلة بقيادة المملكة العربية السعودية عليها، إنما جاءت لسحب البساط من تحت أقدام العراق ورغبته في

(٣٣) د. محمد السيد سعيد، قرارات القمة العربية بين التشدد والاعتدال، الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٤٧.

قيادة التشدد العربي اللفظي، فضلاً عن عدم الثقة بالقيادة العراقية التي كانت تردد كثيرًا تهديدها للكويت والإمارات في الجلسات السرية للمؤتمر بحجة سياستها النفطية، ولذا فموافقة المملكة بقيادة الملك فهد ودول الاعتدال العربية على قرارات المؤتمر إنما كان لتطويق الدور المتشدد الوهمي للعراق بمنحه انتصارًا دعائيًا ودبلوماسيًا لا يكون هو البدء نحو عزله سياسيًا وتفريغ ادعاءاته بقيادة النظام الإقليمي العربي من المضمون.

ويبدو أن مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد عام ١٩٩٠م مثّل مسرحًا لتجربة المواجهة نفسها التي انفجرت بعد ذلك في أثناء الاجتياح العراقي للكويت بين تحالفين جديدين في النظام العربي. الأول قام بين العراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن، والثاني بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج ومصر ولجوء دول المغرب العربي للانحياز الانتقائي لموقف هذا أو ذاك حسب القضية المطروحة مع الميل إلى التحالف الأول. ولقد شهدت الشهور التالية للمؤتمر التجربة الوحيدة للمواجهة بين التحالف المتمركز حول العراق وتشدده اللفظي المستفز وتحالف الدول المعتدلة، حتى إن المؤتمر مثل شرخًا في الاجتماع العربي بسبب رغبة العراق في تصعيد الموقف ضد الكويت وضد قيادة الملك فهد لتيار العقلانية العربي. فمنذ أن انتهى المؤتمر حتى الغزو تمت عمليتان متوازيتان الأولى بتقوية التحالف بين العراق والأردن واليمن ومنظمة التحرير

الفلسطينية، والثانية المتابعة النشيطة للضغط على دول الخليج لتحقيق المصالح المالية العراقية.. "وبسبب تلك الضغوط دفعت دول الخليج بدفع أقساطًا أولية من تعهدات الدعم المالي التي التزمتها طبقًا لقرارات قمة بغداد وخصوصًا للأردن، وقد اتفق على أن تكون ٥٧٠ مليون دولارًا لعام ١٩٩٠م، كما أظهرت دول الخليج قدرًا من المرونة للاستجابة الجزئية للمطالب العراقية فيما يتصل بالسياسات النفطية"(٣٤). ومع ذلك فإن التنازلات الكويتية بالذات لم تكن كافية لإرضاء العراق في هذا المجال، فحافظت بغداد طوال شهري يونيو ويوليو وقبيل أيام الغزو وإلى وقت اجتماع جدة على مستويات متزايدة من الضغوط بل نشطت زيارات المسؤولين العراقيين إلى العواصم الخليجية والعربية عمومًا لضمان الحصول على مطالب العراق كاملة، غير أن الكويت ظلت تقاوم تلك المطالب سواء في مجال السياسات النفطية أو فيما يخص الدعم المالي للعراق. وقد عكس اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ الذي دعت إليه منظمة التحرير الفلسطينية لبحث الرد العربي الجماعي على تجميد الحوار الأمريكي الفلسطيني في ١٦/٧/١٩٩٠م مناخ التوتر وبدء القطيعة بين التحالف المتمركز حول العراق من ناحية والتحالف المعتدل الذي برز في مؤتمر بغداد من ناحية أخرى، فلم يستجب للدعوة سوى وزراء خارجية خمس دول إضافة إلى وزراء آخرين من ثلاث

(٣٤) بيتر سالينجر وإيديك لوران، **الملف السري لحرب الخليج**، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص٥٧.

دول أخرى. فعدّت منظمة التحرير الفلسطينية والعراق ذلك كأنه مقاطعة دبلوماسية أو رسالة تحمل معاني الجفاء من قبل ثلاث عشرة دولة عربية. وردًا على تلك الخطوة شن وزير الخارجية العراقي حملة انتقادات علنية وعنيفة على كل من الإمارات والكويت، كما انتقد موقف مصر المتعاطف معها. ولم يكن النقد القاسي للموقف المصري في مجلس الجامعة المنعقد في يوليو ١٩٩٠م سوى خطوة إضافية لتصعيد التوتر بين مصر والعراق(٣٥).

خلل المشروع السياسي لصدام حسين:

لا يمكن تفسير التوجهات المعتدلة للملك فهد نحو تحقيق الإجماع الإستراتيجي العربي إلا بالنظر إلى التناقضات البنيوية التي يحفل بها المشروع السياسي للنخبة العراقية منذ تسلم صدام حسين مقاليد الحكم عام ١٩٧٩م، فالحقيقة أن المملكة العربية السعودية تحت قيادة الملك فهد سعت إلى قيادة تيار الاعتدال في السياسات العربية تجاه النظام الدولي وتقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية لكبح جماح تطلعات النظام العراقي نحو التشدد المفتعل، ورغبته في الهيمنة على ميكانزمات النظام الإقليمي العربي. ويمكن القول إن نظام الرئيس صدام حسين كان يحلم بحل خارج المعضلة الحقيقية التي كانت تواجهه بعد نهاية الحرب مع إيران، وكان الأمل في حدوث ارتفاع كثير في أسعار النفط وتحقيق زيادة ملموسة في حصة العراق في عرض نفط

(٣٥) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٦٢-٢٦٣.

الأوبك أحد المداخل لهذا الحل الخارجي، إلا أن ذلك بحد ذاته لم يكن كافيًا لانتشال الاقتصاد العراقي ووقف التحلل العنيف للمجتمع ومن ثم اتجهت القيادة العراقية من جديد إلى ابتزاز دول الخليج العربية الغنية لضخ مساعدات مالية ضخمة إلى جانب إلغاء مستحقات الدين الخليجي على العراق. وقد وضعت هذه المطالب العراق ودول الخليج في تناقض وتوتر شديدين.

كانت المطالب العراقية المالية تبدو نوعًا من الحد الأدنى لطموحات الهيمنة العراقية؛ لأن استخدام الدولاب العسكري والأمني للعراق لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية إلى جانب حل المشكلات الجيوستراتيجية له تنطوي على تداعيات لا يمكن التحكم فيها تمامًا، إذ قد تبدأ من مجرد الابتزاز والتخويف ولكنها يمكن أن تقود إلى عمليات احتلال فعلي، كما أن العمليات العسكرية التي ينطوي عليها استخدام القوة العسكرية قد تؤدي إلى المزيد من هذه الاستخدامات المفرطة في آثارها السلبية، ومن المستبعد أن تكون القيادة العراقية قد تجاهلت أو أسقطت من حساباتها الخاصة بغزو الكويت مجموع الآثار السياسية والعسكرية السلبية، ولكن الأمر يعود إلى محتوى الأيديولوجية البعثية التي يستند إليها النظام العراقي[٣٦].

إن أحد الملامح المهمة للأزمة السياسية التي أمسكت بالعراق بعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية أنها طرحت

(٣٦) سمير الخليل، جمهورية الخوف: عراق صدام حسين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٣٤.

من جديد إشكالية الوضع الحرج لمجتمع تعددي مركب، وقد كان هذا الوضع الهيكلي المتأزم يُطرح مجددًا في أعقاب نهاية كل مرحلة من مراحل التحول السياسي والاجتماعي الكبير منذ تأسيس العراق دولةً حديثة على يد الاستعمار البريطاني.

وما يهمنا تأكيده في هذا السياق هو أن صيغة الدولة التسلطية العنيفة في العراق قد أصبحت مع طبيعة التحولات التي تحدث في المجتمع، وبرز هذا التعارض مجددًا وبأشكال جديدة مع مسألة غزو الكويت التي حاول من خلالها النظام تقوية المجتمع بانتصارات وهمية.

إن برامج العسكرة والطابع المغامر للرئيس العراقي الذي زج بالعراق في حرب ضروس ضد إيران كان هو العامل الرئيس وراء الإهدار المذهل للدخل النفطي في حقبة الثمانينيات. وقد عوضت القروض الخارجية وخصوصًا المساعدات الهائلة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والمملكة العربية السعودية بعض ذلك الإهدار. ولكن ما إن بدأت أبواب الاقتراض الخارجي تغلق حتى ظهر تأثيرها واضحًا في الحكومة بأن تبدأ تسديد أعباء خدمة الدين وبدا واضحًا العجز الكامل لنمط الإدارة العراقية عن الحفاظ على مستويات المعيشة، ناهيك عن تمويل برامج العسكرة وتكاليف الاحتفاظ بجيش وبنية أساسية عملاقة.

ومنذ نهاية الحرب العراقية - الإيرانية بدأ يستفحل هذا التناقض بين البنية الاقتصادية الهشة ودولاب عسكري عملاق.. وقد شعر الرئيس العراقي والنخبة البعثية الحاكمة

باستحالة استمرار هذا الوضع وهو ما دفعه إلى ابتزاز الكويت ثم غزوها في خاتمة المطاف.

وكان تورط العراق في الحرب مع إيران سببًا في عزلة ضخمة على الصعيد الإقليمي والدولي، أدت معه إلى استمرار الحكومة البعثية في استخدام القوة العسكرية ضمن أدوات السياسة الخارجية. والواقع أن هذا الصدام كان شبه حتمي بالنظر إلى محتوى الأيديولوجية التي طورتها القيادة العراقية استنادًا إلى العقل الأيديولوجي البعثي، فالمسألة المركزية في هذا العقل هي الوحدة العربية، ولم يمانع البعثيون في استخدام القوة العسكرية لتحقيق الوحدة، بل إن الأدبيات الكبرى التي وضعت ودافعت عنها هذه الأيديولوجية ضد الممارسات الواقعية في الساحة العربية احتفت كثيرًا بالتوحيد العسكري. ومثلت فكرة التوحيد بالقوة إغراءً شديدًا لدى البعث العراقي على وجه الخصوص، فالبعثيون العراقيون كانوا على وعي شديد بالوضع الجيوستراتيجي والسكاني الحرج للعراق، الذي يمكن تصحيحه موضوعيًا فقط خلال إدماج العمق والامتداد العربيين بغض النظر عن موافقة الدول العربية على مثل هذه الأفكار أو عدم موافقتها، وهو ما أدى إلى مقولة تحقيق الوحدة عبر الغزو العراقي للكويت بالقوة(٣٧).

ومزج الرئيس صدام حسين والنخبة التكريتية مزجًا خاصًا بين تقديس التاريخ العراقي القديم والوسيط من ناحية والمقولات التقليدية النظرية للقومية العربية من جهة أخرى،

(٣٧) **التقرير الإستراتيجي العربي**، مرجع سابق، ص٢٦٦.

وأبرز هذا المزج نوعًا من الأساطير السياسية قوامها قدر العراق في مسؤوليته التاريخية عن الوحدة والحاجة إلى قيادة قومية فاعلة بحجم صدام حسين ونضالاته(٣٨).

إن إلحاح هذا المخرج الأيديولوجي المعقد قد استدعى بالضرورة تقديس العنف والقوة في خصوصية فكر البعثيين عمومًا، والرئيس العراقي صدام حسين خصوصًا. بل من الواضح أنه قد جسد في شخصيته مجموعة من الأساطير الكامنة في العقل الأيديولوجي الذي تطور في ممارساته السياسية، ومن المحتمل أن تكون تجارب صدام حسين الداخلية الناجحة في قمع المعارضين وتشييد أركان الدولة التسلطية وقوة أجهزة المخابرات قد دفعته إلى تكرار التجربة في الشؤون الخارجية بغض النظر عن المصداقية الواقعية لهذه الأساطير السياسية.

وإذا كانت الوحدة العربية هدفًا غائبًا فلم يكن بالإمكان تحقيقه عبر غزو دولة الكويت. وقد وقف الملك فهد بقوة لكل هذه الأفكار التي يمثل القبول المبدئي بها خرقًا لكل الأعراف والتقاليد العربية وإشعالاً لحروب أهلية عربية يكون المنتصر فيها هو القادر على فرض سطوته "الوحدوية" المزعومة بفعل القوة العسكرية، ففوت بذلك على صدام حسين كثيرًا من المكاسب المزعومة أهمها دحره من أرض الكويت(٣٩).

(٣٨) عبدالرزاق سلوم السامرائي، **الإسلام والقومية العربية**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٢١٧.

(٣٩) خادم الحرمين الشريفين في حديث شامل مع المواطنين، **جريدة المدينة**، الثلاثاء ٢٣ من المحرم ١٤١١هـ/ ١٤ أغسطس ١٩٩٠م، السنة ٥٦، العدد ٨٤٩١، ص٢.

خادم الحرمين الشريفين ومعضلات الإدارة العربية لأزمة الغزو:

أحدث الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية خللاً في هيكلية النظام الإقليمي العربي، فقد فوجئ هذا النظام بالأزمة بالرغم من التوقعات بانفجارها منذ مؤتمر بغداد، والابتزاز العراقي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وتهديدهم.

إن بروز الصراع بين خط الاعتدال العقلاني العربي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وخط التشدد غير المنطقي العربي بقيادة العراق أبرز معه تمسك الأخير باحتلال دولة مستقلة بغض النظر عن الآثار والتداعيات على بنية التماسك العربي وإمكانية التدخل الدولي لتدويل الأزمة وحلها بعيدًا عن الرؤى العربية. ولم يكن فشل اجتماع مجلس الجامعة في ١٩٩٠/٨/٣م إلا استكمالاً لحلقات بدأت بفشل مؤتمر جدة قبل الغزو لتعنت النظام العراقي ورفضه إيجاد حلول وسطية لما يزعمه من استيلاء الكويت على حصته النفطية.

وفي غضون أيام قليلة كانت المنظومة الدولية قد أخذت على عاتقها حل الأزمة، وكان من الضروري أن يبرر العرب موقفهم والإجابة عن سؤال مهم وهو من يملك صلاحية إدارة الأزمة: النظام الدولي أم النظام العربي؟ ولم يكن أكثر العرب اعتدالاً ينظرون إلى النظام الدولي كنظام عادل فهو يدخل في دائرة الوطن العربي مفتقدًا الانسجام الأخلاقي والقانوني نتيجة صمته الطويل عن التوتر المذهل للانتهاكات

الإسرائيلية للقوانين والشرعية الدولية في المنطقة نتيجة الحماية الأمريكية لإسرائيل، غير أن المشكلة الأساسية هي أن النظام العربي ذاته لم يكن يتمتع بجدارة سياسية حقيقية لإقناع العراق بالجلاء عن الكويت. ولذا بدت الجامعة العربية عاجزة عن تفعيل محكمة العدل العربية أو التدخل العسكري لإجبار القوات العراقية للانسحاب من الكويت، لأنها افتقدت كثيرًا من الأسس للتحرك، فهي ليست سوى مجموع الإرادات العربية نفسها.

ومنذ البدء واجه النظام العربي مجموعة من المعضلات المبدئية والإجرائية الضخمة التي حرمته من تكوين موقف جماعي وسريع، فقد تعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول ذلك الموقف، فمطالب وموقف المملكة العربية السعودية ومعها الكويت ومصر ودول الخليج العربي هي انسحاب العراق دون أي شروط، وكان إصرار العراق على استمرار الاعتداء وعدّ الكويت المحافظة التاسعة عشرة قد جعل من الصعب التوصل إلى حلول كافية ومرضية.

هذه العوامل أدت إلى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربي؛ لأن الطرف الأول أكد أحقية مطالبه بالانسحاب، في حين أن هشاشة دعاوى الطرف العراقي تارة لنجدة الحكومة العسكرية المؤقتة بالكويت، وتارة أخرى لمنع غزو إسرائيلي، جعل موقفه غير قابل للنقاش بوضوح نياته العدوانية في سلسلة متوالية من الإحجام عن الإنصات والقبول بالمبادرات الدبلوماسية العربية وأهمها مؤتمر جدة تحت رعاية خادم

الحرمين الشريفين الملك فهد الشخصية. وفي أغلب الحالات كانت المصالحات تتم دون توضيح لمسبباتها. وعندما وقف النظام العربي أمام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهي المبادئ التي تطرح مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك لم يجد تصورًا محددًا لها، لذا لم يكن يملك سوى تأجيل حسمها أو تنحيتها كاملةً. وجاء الاحتلال العراقي للكويت في وقت اتسم بوجود ذلك الفراغ المبدئي بل الدستوري، فميثاق الجامعة العربية أصبح قديمًا بعد كل ما حدث على الساحة العربية التي تجاوزته كثيرًا(٤٠). وكان من الطبيعي لذلك أن تأتي الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة ومن أهمها بالطبع الموقف من الشرعية الدولية وسرعة رد الفعل قبل التدخل الأمني. ففي يوم الغزو نفسه أكد قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ إدانة العراق مطالبًا إياه بسحب قواته إلى المواقع التي كانت عليها أول أغسطس ١٩٩٠م ودون شروط وعلى الفور(٤١). وقد وضع ذلك الظرف النظام العربي في مأزق حين كان عليه مسايرة قرارات مجلس الأمن بوصفها تعبيرًا عن الشرعية الدولية أو أن ينشأ موقف متميز معارض لها. وحاولت مجموعة من الدول العربية (الأردن، واليمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمغرب) الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية بصورة تمكن النظام العربي من إيجاد مدخل خاص به لحل المشكلة دون أن تجد استجابة فعلية من العراق، وكان

(٤٠) السيد يسين، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٤١) شؤون الإعلام، **الأمم المتحدة**، مرجع سابق، ص١٦.

موقف الملك فهد في ذلك الوقت مؤيداً لدور الدول العربية وعدم الرهان على قرارات الأمم المتحدة، ولكن شريطة تنفيذ العراق انسحاب كامل غير مشروط وفوري. ولكن العراق قطع الطريق أمام أي حلول عملية عربية(٤٢).

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد يرى أن تلك المبررات غير مقنعة أو مناسبة مع احتلال العراق للكويت، حيث تركزت توجيهاته على مقولة أن تهاون الشرعية الدولية نحو قضية فلسطين ليس مبرراً لتكرار الحال مع الكويت، كما أن الخروج عن الشرعية الدولية يعني سيادة الفوضى والأهم من ذلك عدم توافر مبررات منطقية للغزو الذي مثل ذروة الأدوات البغيضة في حل المنازعات بين الدول العربية، وعلى العرب المتشددين إقناع العراق بالانسحاب من الكويت لإفساح المجال للحل العربي دون الدولي(٤٣).

فعلى المستوى النظامي تركزت إشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة، وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري الذي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وإمكانية تحرير الكويت. وحتى لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة كانت تقود عملية تطوير

(٤٢) بيتر ساينجر، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٤٣) خادم الحرمين في لقائه وفد الكونجرس الأمريكي، جريدة المدينة، الثلاثاء ١٥ صفر ١٤١١هـ/ ٤ سبتمبر ١٩٩٠م، السنة ٥٦، العدد ٨٥١٢، ص٥٧.

تلك الشرعية إلى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العراقية وأن ذلك ينطوي عمليًا على احتمالات لتدمير قدرات الكويت أيضًا، وهل كان من الممكن من الناحية النظرية تطوير مرتكزات أشمل للشرعية العربية تتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية وإنقاذ الكويت والعراق في الوقت نفسه؟ وكان بالإمكان تحقيق تلك الفرصة حال تنفيذ النظام العراقي نصائح الملك فهد بالانسحاب من الكويت دون شروط وترك المسائل المعلقة كلها لطاولة المفاوضات والحوار قبل أن تتطور الأحداث إلى أزمة دولية. لذا فالمسؤولية عن فشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع تعود إلى التعنت العراقي. والضمير التاريخي يؤكد أولوية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في التحذير من طبيعة الكارثة التي كانت ستؤدي إلى تدمير العراق ومقدراته.

لا بد من الإشارة إلى أن الملك فهدًا وانطلاقًا من ثوابت السياسة السعودية كان حريصًا على وحدة الصف العربي وتسوية الخلافات بين الدول العربية المتخاصمة، وكان وجه الخطورة في احتلال العراق للكويت أن دولة عربية مسلمة اجتاحت دولة عربية مسلمة أخرى دون سابق إنذار ولأسباب واهية لا تقنع أحدًا، فهي مختلقة ومتضاربة، بدأت بادعاء نشوب ثورة مزعومة في الكويت وعدم القبول بالمبادرات العربية الفردية أو المتعددة الأطراف، وبدا الأمر كما لو أنه محاولة لترضية المملكة العربية السعودية من أجل السكوت عن الاحتلال العراقي، وهو أمر لم يقبله الملك فهد بتاتًا،

وظهر جليًا في خطابه يوم الخميس ١٨ المحرم ١٤١١هـ الموافق ٩ أغسطس ١٩٩٠م(٤٤).

إن ذلك الموقف لم يتمتع بالمصداقية لدى المملكة ودول الخليج؛ لأن المنادين به بدوا متحيزين للعراق بل إن الملك فهدًا عدّ من يروج لهذا الحل متواطئًا مع العراق.

المحور الثالث: الملك فهد والآثار الإقليمية والدولية للغزو

إذا كان الملك فهد قد أولى جريمة الاجتياح العراقي للكويت جهدًا مميزًا فإنه حرص على تأكيد الأهداف الأساسية بجلاء القوات العراقية الغازية والحفاظ على الشرعية الوطنية الكويتية مدركًا التبعات الجانبية والإقليمية والدولية للجريمة ومعرفته أن تميز موقع المملكة الإستراتيجي يؤهلها للقيام بدور فعّال ومؤثر في إطار المنظومة الدولية. ولعل من أهم الإشكالات التي واجهتها جهود الملك فهد الربط بين قضيتي الغزو العراقي للكويت واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، فما إن اندلعت فتنة الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية حتى انبرى النظام العراقي ليشير إلى أن الطريق إلى القدس وتحريرها يمر عبر الكويت، ولهذا كان رفض الملك فهد لتلك المزايدة الرخيصة التي أحدثها هذا النظام وأثار بها اضطرابًا في أوساط الشارع العربي(٤٥).

(٤٤) خادم الحرمين الشريفين في كلمة عن مجريات الأحداث المؤسفة في الخليج، جريدة "المدينة" الجمعة ١٩ المحرم ١٤١١هـ/ ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، السنة ٥٦، العدد ٨٤٨٧، الصفحة الأولى.

(٤٥) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٧٣.

ولم تحظ مزايدات النظام العراقي ودعاواه بشعبية كبرى في أوساط الشارع العربي بمثل ما حظيت به فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن المزايدة العراقية يوم ١٢/٨/١٩٩٠م ربطت بين جميع الاختلالات في المنطقة فإن أحدًا في الساحة العربية لم يبد أدنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين، بل إن هذا الشعار وحده يفسر الجانب الأعظم من تعاطف الرأي العام العربي مع العراق خصوصًا في الأردن والأراضي المحتلة. فقد لعب النظام العراقي على موطن الألم الرئيس في المنظومة العربية، وبدا أمام العالم أن هناك حلاً جذريًا وثوريًا مفاجئًا للمسألة الفلسطينية تمثل في الضغط على المصالح الأمريكية والدولية في الكويت وأثار ذلك أيضًا طموحات المتشددين العرب من الخلاص الكلي من الهم الفلسطيني.

ولكن أغلب الدول العربية رفضت هذا الربط وكان للملك فهد موقف متميز ينطلق من القناعات الأخلاقية، فالربط يعني أن الكويت أصبحت رهينة غربية يمكن مقايضتها بالأراضي المحتلة في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧م، ولا يمكن القبول بأي تفسير حتى لو كان حسن النيات، فالعدوان العراقي على الكويت ليس سوى عدوان على دولة عربية وشعب عربي[٤٦]، وتلك مسألة أخلاقية لا جدال فيها، والحقيقة أن فكرة الربط تلك كانت أقرب إلى الدعاية التي تستهدف تعبئة

(٤٦) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٧٣.

الرأي العام العربي والإسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها تفاوضًا جادًا حول مستقبل الشعب الفلسطيني. والمؤكد أنه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كان العراق ليطرح صدامًا سياسيًا وعسكريًا معها حول حقوق الفلسطينيين. ففي سياق المداولات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية ببغداد ثم القائم بالأعمال الأمريكي في العراق صرح الرئيس صدام حسين بوضوح بنيته احترام المصالح الأمريكية ورعايتها في المنطقة(٤٧). فهل من الممكن قبول رهن مصير الكويت في يد دولة عربية إسلامية قامت بغزوه بمصير الأرض العربية المحتلة التي تقبض عليها إسرائيل، كما أنه لم يكن بالإمكان بكل تأكيد أن تقبل إسرائيل حتى لو ضغطت عليها الإدارة الأمريكية بالانسحاب من الأراضي المحتلة لمجرد ضمان تحرير الكويت.

وتبين مدى تناقض المؤيدين لفكرة الربط في عدّهم العراق قوةً باحتلالها الكويت والخوف عليه من عدوان أمريكي وشيك، كما أنهم قد وقعوا في خلل آخر برفع شعار منع الحملة الأمريكية ضد العراق وعدّ النظام العراقي في مركز توازن قوي لمصلحته يتيح له التفاوض حول الأرض المحتلة.

إن رفض الملك فهد فكرة الربط والحرص على الانسحاب العراقي من الكويت دون شروط يؤكد بعد نظره الإستراتيجي. وفي الوقت نفسه عندما رفضت فيه دول

(٤٧) CNN بالعربية، مرجع سابق.

الخليج ومصر وسوريا رسميًا مقولة الربط الهلامية فإنها في مفاوضاتها الجانب الأمريكي وبعض الدول الأوربية حثت على إعلان التزام أمريكي أو من مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد انتهاء تحرير الكويت وإعلان ذلك الالتزام في وقت مبكر(٤٨).

وكان الملك فهد يعلم عدم كفاءة القواعد الواجبة التطبيق للنظام العربي على حالة الغزو العراقي للكويت وتناقضها واضطرابها.. فمثلاً لم تلتزم بعض الدول بمشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وبروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك، بل لم تصدق عليهما. كما أدرك الملك فهد الخلل البنيوي في النظام العربي، فلم يكن هناك سوى المادتين ٦و٧ من ميثاق الجامعة الذي وضع عام ١٩٤٤م، ونص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي والموافق عليها عام ١٩٥٠م. فنص المادة السادسة يلزم مجلس الجامعة اتخاذ القرارات الخاصة والتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على أي من دوله بالقوة العسكرية الغاشمة، إلا أن النظام العربي لم يتمكن في أي منها من التدخل المقنن أو من تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان أو الدفاع عن المصالح العربية الجماعية. كما أن النظام العربي لم يكن مصممًا من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على توازن القوى بالمعنى الإستراتيجي، بل ظل يعمل منذ بدايته كنظام تراض مكن الأطماع العراقية

(٤٨) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص٢٧٤.

من الوثوب على الكويت واحتلالها[٤٩]. وكان الملك فهد يدرك تمامًا تلك الميكانيزمات غير الفعالة وصعوبة إيجاد حل عربي للأزمة، ولذا من الضرورة الاستعانة بقواعد الشرعية الدولية لإخراج القوات العراقية من الكويت والحفاظ على الحقوق السعودية.

ولقد فاقم من عجز النظام العربي عن فرض قواعد الأمن القومي أن توزيع موارد القوة العسكرية أصبح أكثر انتشارًا مع الوقت، ولم يعد من الممكن أن تقوم دولة أو دولتان بدور شرطي النظام، وأصبح العمل العسكري الجماعي لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونًا بالتوافق بين عدد كبير نسبيًا من الدول العربية، وهو أمر يصعب تحقيقه مع تعمق الاختلافات في التوجهات السياسية فيما بينها، وحتى تفرض إمكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فإنها قد لا تستطيع توفير حجم كاف من القوات العسكرية ونشرها لفرض قرار جماعي على دولة واحدة قوية عسكريًا مثل العراق.

وكانت تلك الحقائق الواقعية والجيوستراتيجية معلومةً لدى الملك فهد فضلاً عن محاولته في مؤتمر جدة قبيل الغزو تجنب الكارثة وما يتبعها من نتائج. لقد أدرك الملك فهد أن النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الأسس الأولية للتوازن العسكري بين العراق والخليج ولا تشكيل قوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي بعد الأزمة مباشرة،

(٤٩) المرجع السابق، ص٢٧٥.

وعلى المدى البعيد كان لا بد أن تبحث المملكة العربية السعودية عن ضمانات أمن دولية حقيقية في الوقت الذي أصر فيه التحالف العربي المقابل على أن إدارة الأزمة تشكل تحديًا ثوريًا عسكريًا للنظام العربي ولأمن دُوَله على وجه الخصوص بأساليب لا تتفق مع طبيعة التحدي غير المسبوق المتمثل في اعتداء دولة عربية وغزوها دولة عربية شقيقة، وطالما أن دول الخليج كانت تطالب بضرورة ضمانات خارجية لتمكنها من تحقيق الردع في الحد الأدنى، فإن شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والأجنبية لم تكن مجدية قبل أن تتحقق ضمانات الردع ضد الرغبات العراقية في الهيمنة.

ومن هذا المنطلق تبلورت قناعة الملك فهد بصعوبة الحل العربي الذي كان لا بد أن يقوم على حزمة متكاملة من الأفكار المتوافقة وعلى الشرعية الدولية التي تضمن تحرير الكويت والحفاظ على أمن المملكة العربية السعودية دون احتمالات تهديد عراقية، وهو ما لم يستطع النظام العربي القيام به أو ضمانه.

الحفاظ على استقلالية قرار المملكة العربية السعودية:

تعد أعمال القصف الصاروخي العراقي على الأراضي السعودية بمنزلة الأعمال العسكرية الأكثر كثافة وتركيزًا في الإدارة العراقية لحرب تحرير الكويت، وقد بدأت هذه الأعمال منذ اليوم الرابع لاندلاع القتال ١٩٩١/١/٢٠م، وبلغ إجمالي عدد الصواريخ ضد المملكة حتى ٢٣ فبراير ٤٣

صاروخًا، ومن الممكن تصور أن الأهداف التي سعى إليها العراق من وراء هذا العمل هي زيادة تكلفة الحرب وبث الرعب والخوف لدى كل من المسؤولين الرسميين وأفراد الشعب على حد سواء، علاوة على ما قد يؤدي إليه ذلك من حدوث بعض الاضطرابات الداخلية في المملكة، أي أن الهدف كان سياسيًا بالدرجة الأولى ولم يكن بالإمكان استخدام الصورايخ على نطاق واسع ضد الأهداف العسكرية الإستراتيجية لقوات التحالف في المملكة؛ لارتفاع دائرة الخطأ المحتمل لها إلى حد كبير فضلاً عن افتقار القوات العراقية إلى قدرات استطلاع ملائمة يمكن من خلالها توجيه أعمال القصف الصاروخي، وتنتمي الصواريخ العراقية التي أطلقت خلال الحرب إلى فئة (سكود-ب) أو طرازها المعدل محليا (الحسين) و(العباس)، وكانت التقديرات المتاحة قبيل اندلاع أعمال القتال تشير أن العراق يمتلك نحو ٤٠٠ منصة لإطلاق الصواريخ أرض - أرض، مع نحو ألف صاروخ ذوي مدى متباين[٥٠]. واعتمدت هذه الإستراتيجية على مسألة الاعتراف الصاروخي بإطلاق عدد كبير نسبيًا من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة ضد أكثر من هدف في أراضي المملكة العربية السعودية بحيث يصعب التصدي لها جميعًا، وبمقتضى ذلك حرص العراق في بدء الحرب على إطلاق الصواريخ بكثافة عالية إلا أن كثافة أعمال القصف الجوي لقوات التحالف الدولي ضد منصات

(٥٠) الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٤٠٤-٤٠٥.

إطلاق الصواريخ العراقية ومستودعات تخزينها قد أدت تدريجيًا إلى الإقلال من قدرات العراق الصاروخية، وقامت القوات العراقية بسلسلة من الإجراءات الرامية إلى إقناع قوات التحالف بمعلومات مضللة فيما يخص أماكن انتشار منصات الصواريخ أو القدرات المتبقية منها لدى العراق، فمن ناحية استخدم العراق المواقع الهيكلية على نطاق واسع بشأن مواقع الصواريخ أرض - أرض التي كانت مصنوعة من الألياف الزجاجية والألمونيوم والخشب المضغوط، في حين كانت أغلب منصات الصواريخ الحقيقية منصوبة في مخابئ للقصف، الأمر الذي أدى بالفعل إلى اجتذاب الهجمات الجوية لقوات التحالف ضد هذه المواقع الهيكلية في بادئ الأمر، ومن ناحية أخرى عملت القيادة العراقية على تطبيق إستراتيجية الخداع عند الاستخدام العملياتي الفعلي للصواريخ أرض - أرض، حيث كانت تقوم في بعض الأوقات بتخفيض كثافة أعمال القصف الصاروخي للإيهام بأن هجمات طائرات التحالف نجحت في القضاء على فاعلية الصواريخ العراقية، ثم تقوم فجأة بمعاودة الهجمات الصاروخية بما يضمن لها درجة أكبر من التأثير النفسي[٥١].

وكانت توجيهات الملك فهد بصفته قائد قوات التحالف بالرد المباشر والفوري ضد منصات الصواريخ العراقية حتى إنها اتسمت بنقص الفاعلية نظرًا للكثافة الشديدة ضد المنصات التي استقطبت حيزًا رئيسًا من المجهود الجوي

(٥١) المرجع السابق، ص٤١٠-٤١٤.

لقوات التحالف مع الاهتمام المتزايد من جانبها بزيادة فاعلية هجماتها ضد المواقع الحقيقية وتجنب التركيز على المواقع الهيكلية، كما جرى منذ الأسبوع الثاني لأعمال القتال توجيه جزء من مجهود طيران التحالف لاتخاذ أوضاع الاستعداد الجوي بتوجيه من طائرات الإنذار المبكر (أواكس) للتحرك فورًا لمهاجمة منصات الصواريخ العراقية المتحركة بمجرد اكتشاف الإطلاق، وهو الأمر الذي مكن قوات التحالف من تدمير كثير من هذه المنصات.

وكانت الإستراتيجية التي اتبعها الملك فهد ذات أثر فعال في التصدي للصواريخ العراقية، فقد عمد إلى نصب الصواريخ المضادة للصواريخ (باتريوت) في الأراضي السعودية منذ مدة ما قبل اندلاع أعمال القتال، كما سارعت الولايات المتحدة بنشر بطاريات من هذه الصواريخ بجميع أطقمها في المملكة بمجرد تعرضها للقصف الصاروخي، "والواقع أن النجاح كان مرتبطًا إلى حد كبير بتدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية سواء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه فيها أو من حيث ارتباط نظام تشغيل مجموعة الدفع مع الرأس الحربي للصاروخ، وهو ما أدى إلى تيسير اعتراض الصواريخ العراقية"(٥٢).

وكانت عملية الخفجي في المملكة العربية السعودية من أكثر العمليات التي أظهرت عدم كفاءة القوات العراقية في

(٥٢) المرجع السابق، ص٤٠٨-٤٠٩، خالد بن محمد القاسمي، **الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج**، دار الثقافة العربية للنشر، الشارقة، ١٩٩٢م، ص٢٧-٣١.

إدارة القتال، فقد كانت هذه العملية بمنزلة محاولة من العراقيين لدفع قوات التحالف نحو التعجيل ببدء المعركة البرية قبيل استكمال تحقيق أهداف خطة العمليات الجوية، وهو الأمر الذي يمكن أن يضعف موقفها أمام الخطوط الدفاعية العراقية، وقد بدأت عملية الخفجي مساء ١٩٩١/١/٢٩م وحاول العراق خلالها الاستفادة من تخلخل الأوضاع الدفاعية لقوات التحالف في الأراضي السعودية الناتج من انهماكها في استكمال عمليات التجمع والانتشار في المواقع المتقدمة وعدم تخصيصها قوات كافية للدفاع عن الحد الأمامي لها، وجرى التنفيذ الفعلي للهجوم بتوجيه ضربة ذات أربعة محاور كان المحور الرئيس منها في اتجاه مدينة الخفجي، أما المحاور الثلاثة الأخرى فكانت ثانوية وفي اتجاهات أخرى، وكان الهجوم يستهدف التغطية الرئيسة للقوات العراقية في اتجاه الخفجي، حيث وصلت كتيبة عراقية مدرعة إلى المدينة وهاجمت قوات التحالف بها، إلا أن تعليمات الملك فهد حددت قصف القوات المهاجمة قصفًا متواصلاً طوال ليلة يوم ١٩٩١/١/٢٩م. واشتملت الضربة العراقية بعد ذلك تقدم الدبابات والمشاة العراقيين نحو مواقع للحرس الوطني السعودي تبعد نحو ميلين عن مدينة الخفجي إلا أنها أخفقت في الاستيلاء على الموقع أو في إلحاق خسائر كبيرة بالقوات المرابطة بها، ثم جاءت الضربة الثانية عبر اجتياز (٤٠) دبابة عراقية الحدود السعودية - الكويتية في اتجاه مواقع لعناصر مشاة البحرية الأمريكية تبعد نحو (٦٠) ميلاً عن المدينة، ولاقى هذا

الهجوم فشلاً ذريعًا وأسفر عن تدمير (١١) دبابة و٥١ ناقلة جند مدرعة والاستيلاء على (١٩) عربة مدرعة أخرى وقتل (٣٢) جنديًا وأسر (٤٦٣) عسكريًا عراقيًا، ومع الفشل المتوالي لهذه الهجمات اكتفت القوات العراقية بتعزيز مواقعها في الخفجي بحشد نحو أربعة ألوية ميكانيكية داخل الكويت شمالي الخفجي بنحو عشرة كيلومترات لاستخدامها في اقتحام الأراضي السعودية مجددًا، وتزامن ذلك مع حشد العراق نحو ٥٠ أو٦٠ ألف جندي ومئات الدبابات والعربات المدرعة في أنحاء أخرى داخل النطاق الدفاعي العراقي في الكويت.

واستطاع الملك فهد تطويق هذه العملية عندما أصدر أوامره إلى قواته بالهجوم على المدينة فجر ١٩٩١/١/٣١م وذلك بعد التمهيد الجوي والمدفعي الكثيف لمدة نصف ساعة، واقتحمت القوات السعودية المدينة في الفجر ونجحت في الوصول إلى وسطها وإيقاع القوات العراقية الغازية في الأسر(٥٣).

(٥٣) الأمير خالد بن سلطان، مرجع سابق، ص٤٢٠-٤٥٠.

الخاتمة:

أكدت أزمة الاحتلال العراقي للكويت الحنكة الدبلوماسية لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وإدارته الحازمة لها، فقد كانت جريمة الغزو بمنزلة الأزمة الدولية التي احتدم فيها الصراع بين إرادة المحتل وإرادة الملك فهد ورغبته في استخدام الأدوات الاتصالية الثنائية كافة لمنع الجريمة ثم ابتكار الأدوات التعايشية للتلاؤم مع حدة الأزمة وتأثيراتها على بنية النظام الإقليمي العربي وتداعياتها على المنظمة الدولية. وتمحور إصرار الملك فهد حول ضرورة جلاء المحتل وعودة الكويت وشرعيتها دون التنازل عن الحقوق الوطنية، ولهذا أظهرت مرجعيته الفكرية صلابة فكرة الاستقلالية في القرار السعودي وعدم التفريط في الأهداف الأساسية المتمثلة في رفع العدوان عن الكويت والمحافظة قدر الإمكان على مقومات الدولة العراقية والإنسان العراقي العربي المسلم، ومن هنا تخلص الدراسة إلى عدة استنتاجات أساسية تتمثل في الآتي:

أولاً: تأكيد قناعات خادم الحرمين الشريفين أهمية التعاون العربي في النزاعات الإقليمية كافة بين الدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية لتوحيد الكلمة ورأب الصدع؛ لإيمانه بأن في وحدة الصف قوة رادعة وفي تفككه ضعفاً، ولذا كانت دعوته إلى اجتماع جدة لحل المشكلة الاقتصادية والحدودية بين الطرفين العراقي والكويتي، ولكنه فوجئ بالغزو، ومع ذلك استأنف جهوده العربية لإيجاد حل

ضمن الإطار العربي بالدعوة إلى اجتماع قمة عربية، ولكن في ظل تعنت النظام العراقي وإصراره على الاحتفاظ بالكويت لم يعد مناص أمام خادم الحرمين من الالتجاء إلى الإدارة الدولية بالشروط الاستقلالية السعودية. فالعراق أصبح يشكل تهديدًا واضحًا للأمن الوطني السعودي.

ثانيًا: الأساليب التوفيقية التي اتخذها الملك فهد في بدء الأزمة اعتمدت محاولة تجنب الأزمة وتجنيب المنطقة الدخول في متاهات لا نهاية لها وتحويل انتباهها عن قضيتها الأساسية المتمثلة في التنمية وقضية إرجاع الحقوق العربية السليبة في فلسطين، ولم تساوم المملكة العربية السعودية على مبادئها، ولم تتحول عما تؤمن به بأن الحق لا بد أن يعود إلى أصحابه، وأنها لن تسمح بأن يطأ أراضيها معتدٍ واحد أيًا كان.. ولقد كان القرار الذي اتخذه الملك فهد بطلب المساندة من الأشقاء والأصدقاء هو الضربة القاصمة التي أحبطت مخططات العدوان وأوقفت المد التوسعي للنظام العراقي؛ لأن التجاوب الذي أظهرته مختلف دول العالم والأمم المتحدة دل على المكانة الرفيعة التي تتمتع بها الكاريزما القيادية للملك فهد، وهي مكانة حصد فيها ما كان زرعه من بذور المحبة والتعاون والخير لتلك الدول. وأكدت ردود الفعل أن موقف هذه الكاريزما هو موقف أملته مبادئ وقيم وأخلاق، وكان ذلك سببًا من أسباب التجاوب السريع مع المملكة.

ثالثًا: شهد العالم أن سياسة الملك فهد على مدى أشهر الأزمة منذ تفجر الخلاف الثنائي بين العراق والكويت حتى

التحرير كانت على قدر كبير من صدق التوجه والعقلانية والثبات على المبدأ والوقوف إلى جانب الحق والعدل. ولم تلتفت الكاريزما القيادية للملك فهد -المؤمنة بقدرة المولى عز وجل على نصرة الحق، المتمسكة بالمرجعية التراثية العربية الإسلامية المتمحورة حول الأهداف الوطنية - إلى المزايدات الرخيصة وصيحات الموالين لطموحات النظام العراقي وغوغائيتهم في الهيمنة، بل إن تحرك الملك فهد كان وفق قناعاته في الخير والسلام ودرءًا لمخاطر العدوان العراقي، وذلك بتأكيد الانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط، وعودة السلطة الشرعية الكويتية، والالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في ١٩٩٠/٨/٨م في القاهرة، وكان حرص الملك فهد على أولوية المبادئ الدبلوماسية الهادئة في مواجهة العدوان العراقي انطلاقًا من ثوابت سياسة بلاده، فمصطلح السلام ركيزة مهمة في السياسة السعودية، بل هو الجوهر الأصيل للدبلوماسية الرصينة التي أرسى دعائمها المغفور له الملك عبدالعزيز. كما أن المملكة طوال تاريخها تؤكد عدم اعتدائها على أي دولة وإنما تستهدف دفع العدوان عن أراضيها ومقدساتها ثم تسعى لإزالة كل ما يهدد السلم والأمن في المنطقة.

رابعًا: أن الملك فهدًا كان حريصًا إلى أبعد الحدود على احترام المبادئ والمواثيق العربية وعدم القبول بالعدوان على دولة شقيقة، لذا قاد حملةً دبلوماسيةً قوية من أجل الحصول على إقرار من المنظمات الدولية ببطلان مشروع الاحتلال

العراقي للكويت، وكان النصر لتلك الدبلوماسية في قاعة مجلس الأمن ممثلاً بإصداره أربعة عشر قرارًا قوض بها صلف النظام العراقي وغروره سياسيًا وعسكريًا.. وتبين المفكرة التي تدون التحركات السياسية للملك فهد أن قرار استدعاء القوات الدولية كان أكثر القرارات فعالية لحسم المسألة في نهاية الأمر؛ لأن طبيعة النظم الاستبدادية مثل النظام العراقي لا تعرف أو تتفهم إلا لغة القوة، ولذا لا بد من حشد أكبر قوة في العالم لإجباره على الانسحاب سلمًا أو حربًا.

خامسًا: أن المراقبين المحايدين الذين تابعوا تطورات حرب تحرير الكويت لا بد أن يتفقوا على نتيجة مهمة وهي أن الحرب أثبتت حكمة الملك فهد الذي واجه أمرًا يزلزل الجبال بأعصاب هادئة وحنكة سياسة بارعة، كما أن صداقاته وعلاقاته الدولية ورؤاه الإستراتيجية كلها عوامل فاعلة وقوى رافضة أسهمت في النجاح السياسي والتفوق العسكري لدحر الاحتلال العراقي. كما أشاع الملك فهد لدى كل الذين قابلهم في أثناء الأزمة أجواءً من حكمة التفكير وسلامة التبصر دون الانسياق خلف المطامع التوسعية للنظام العراقي أو حقد أو انتقام، وإنما الحرص على دحر العدوان وعودة الحقوق إلى أصحابها وأن يصان القانون الدولي ومنطق الشرعية المتمثلة في قوانين الأمم المتحدة والجامعة العربية وقراراتهما. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد مثالاً للقائد الملتزم بمصلحة شعبه وأمته، وكانت كل تحركاته نابعة من تفريقه

الحاد بين الإنسانية والعنف، وإيمانه الجازم باحترام حقوق الإنسان. أما الدور الذي أدته القيادة الكاريزيمية للملك فهد فانعكست نتائجها الإيجابية على مستقبل منطقة الخليج بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة؛ لأنه من الصعب بمكان تكرار ما فعله العراق في الكويت، بل أصبح يقيناً عدم احتمال ظهور ديكتاتور آخر يعيث في الأرض فسادًا كما فعل حاكم العراق.

وأخيرًا فإن صيحة المحبة والسلام والأمن والاستقرار التي أطلقتها قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد لحرب تحرير الكويت لا تعتمد على التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة وترفض القهر والاحتلال وتؤمن بالعدل وأولوية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، جاء وصف سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دور خادمٍ الحرمين الشريفين بقوله: "إن دولة الكويت أميرًا وحكومةً وشعبًا لا يمكن أن تنسى الدور المشرف الذي لعبته المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في إدانة الغزو العراقي الغاشم لوطننا ورفضه وشجبه وما أسهمت به من إعداد سياسي وعسكري لتحرير الكويت"(٥٤).

(٥٤) **مجلة اليمامة**، العدد ١٦٨١، ١٤٢٢/٨/٢٥هـ، ص٩.